مجلة تصدر كل ثلاثة أشهر عن الهيئة السعودية للمحاسبين القانونيين - العدد ٦١ - شوال ١٤٣٠هـ - أكتوبر ٢٠٠٩

المحاسبون

المدير العام لمصلحة الزكاة والدخل:
الانتهاء من مشروع محدث لنظام جباية الزكاة

- الهيئة تشارك في وضع التوصيات لقمة العشرين
- خطوات عملية لزيادة ربحية مكاتب المحاسبة

إعداد مشروع تنظيم الهيئة السعودية للمراجعين الداخليين

مجلس إدارة الهيئة الجديد واستمرار المسيرة

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على رسوله محمد صلى الله عليه وسلم وعلى آله وأصحابه أجمعين..

بمناسبة صدور قرار معالي وزير التجارة والصناعة رئيس مجلس إدارة الهيئة بتشكيل مجلس إدارة الهيئة السعودية للمحاسبين القانونيين للدورة السادسة يسرني أن أرحب بأعضاء المجلس للدورة السادسة مساهمين في مسيرة الهيئة متمنيًا لهم التوفيق والسداد.

كما يسرني أيضًا أن أتقدم بالشكر الجزيل لأعضاء المجلس السابقين وأعضاء اللجان الفنية على جهودهم وإسهاماتهم البناءة أثناء عضويتهم، حيث كان لهم ولمن سبقهم الفضل، بعد فضل الله سبحانه وتعالى، في النهوض بمهنة المحاسبة والمراجعة حتى وصلت إلى ما وصلت إليه، حيث أصبحت مهنة نعتز جميعًا بإنجازاتها ولله الحمد. فقد وصلت إلى مستويات متقدمة على الصعيدين المحلي والدولي مما أهل الهيئة ليتم اختيارها بواسطة الاتحاد الدولي للمحاسبين IFAC من ضمن ست عشرة منظمة مهنية يمكن الاستفادة من خبراتها في تطوير المهنة على المستوى الدولي.

كما أتمنى أن يبقى التواصل ممتدًا مع جميع الأعضاء الحاليين والسابقين حيث يهمنا أن نستمع دائمًا لآرائهم فلا غنى لنا عن مشاركتهم لما يملكونه من خبرات وتجارب تجعلهم في موقع الخبرة والقدرة على المشاركة والعطاء، وأسأل الله سبحانه وتعالى أن يوفق الجميع لما فيه الخير والصلاح.

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

د. أحمد بن عبدالله المغامس

المشرف العام / أمين عام الهيئة

المحاسبون

مجلة تصدر كل ثلاثة أشهر عن الهيئة
السعودية للمحاسبين القانونيين
شوال ١٤٣٠هـ - أكتوبر ٢٠٠٩

المشرف العام
د. أحمد بن عبدالله المغامس
أمين عام الهيئة

رئيس التحرير
د. يحيى بن علي الجبر
نائب أمين عام الهيئة

مستشار التحرير
عبد المجيد بن عبد الرحمن الفايز

مدير التحرير
عبدالله بن عبد العزيز الراجح

توجه المراسلات إلى رئيس التحرير:

ص.ب ٢٢٦٤٦ الرياض ١١٤١٦

هاتف: ٠١/٤٠٢٨٥٥٥

فاكس: ٠١/٤٠٢٥٦١٦

E- mail:socpa@socpa.org.sa

الموقع الإلكتروني

www.socpa.org.sa

مجلس الإدارة

رئيس مجلس إدارة الهيئة السعودية للمحاسبين القانونيين
معالي وزير التجارة والصناعة
الأستاذ عبدالله بن أحمد زينل علي رضا

أعضاء مجلس الإدارة

الأستاذ إبراهيم بن علي البغدادي
الأستاذ أسامة بن عبدالعزيز الربيعة
الأستاذ حسان بن فضل عقيل
الدكتور توفيق بن عبدالمحسن الخيال
الدكتور وليد بن محمد الشباني
الأستاذ عدنان بن عبدالله النعيم
الأستاذ بكر بن عبدالله أبو الخير
الأستاذ إبراهيم بن عبود باعشن
الأستاذ طارق بن عبدالرحمن السدحان
الأستاذ عبدالعزيز بن عبدالرحمن السويلم
الأستاذ وليد بن إبراهيم شكري
الأستاذ جهاد بن محمد العمري

أخبار ٤
استفسار ورأي ١٤
تحليل مالي ١٦
دراسة ٢٦
تقرير ٣٠
أخبار دولية ٣٤
مواقع ٤٢
نقطة ضوء ٤٤
استراحة ٤٦
الأخيرة ٤٨

* المواد المنشورة في هذه المجلة تعبر عن رأي أصحابها ولا تعبر بالضرورة عن رأي الهيئة
* ترتيب الأبواب يخضع لمعايير فنية

العدد ٦١ شوال ١٤٣٠هـ أكتوبر ٢٠٠٩م

7 إعداد مشروع تنظيم الهيئة السعودية للمراجعين الداخليين

أنهت لجنة المراجعة الداخلية بالهيئة مشروع تنظيم الهيئة السعودية للمراجعين الداخليين حيث تم رفع المشروع إلى مجلس إدارة الهيئة السعودية للمحاسبين القانونيين تمهيداً لرفعه للجهات المختصة.

10 النظام الضريبي الجديد أسهم في تأسيس بيئة ضريبة حديثة

أوضح المدير العام لمصلحة الزكاة والدخل سعادة الأستاذ إبراهيم محمد المفلح أن مهام المصلحة الأساسية تتمثل في جباية زكاة عروض التجارة من رعايا المملكة العربية السعودية، وأن مواطني مجلس التعاون الخليجي يعاملون معاملة السعوديين.

32 خطوات عملية لزيادة ربحية مكاتب المحاسبة

تعمل مكاتب المحاسبة على زيادة فعاليتها، وذلك لمواجهة التباطؤ والهبوط الاقتصادي من خلال وضع أهداف جديدة أو ضغط ميزانياتها أو إجراء تغييرات بموظفيها.

34 الهيئة تشارك في وضع التوصيات لقمة العشرين

شاركت الهيئة السعودية للمحاسبين القانونيين، ممثلة بأمينها العام في مؤتمر المحاسبة المنعقد بتاريخ ٢٣ – ٢٤ يوليو ٢٠٠٩م بمدينة لندن والذي دعا له الاتحاد الدولي للمحاسبين وحضرته الهيئات الممثلة لمهنة المحاسبة بدول مجموعة العشرين.

الناشر

رؤيتنا:
أن نكون رواد الحلول المتكاملة في الإعلام المتخصص بالعالم العربي.

رسالتنا:
نحن أول شركة للإعلام المتخصص في المملكة العربية السعودية نسعى لتحقيق الريادة عربياً من خلال تقديم حلول متكاملة ومنتجات إعلامية هادفة ومتميزة بمصداقية ومهنية عالية تلبي احتياجات عملائنا وتحقق رضاهم وتتجاوز توقعاتهم.

إدارة تطوير الأعمال والمشاريع
ص.ب ٢٦٤٥٠ ـ الرياض ١١٤٨٦
هاتف: ٤٦٠٨٨٢٧ فاكس: ٤٦٠٨٨٩٧
businessdev@rawnaa.com

إدارة التوزيع والاشتراكات
هاتف: ٤١٩٧٣٣٣ فاكس: ٤١٩٧٦٩٦
هاتف مجاني: ٨٠٠٦١٤١٤١٤
فاكس مجاني: ٨٠٠١٢٤٢٢٧٧
subscriptions@rawnaa.com

إدارة الإعلان والتسويق
ص.ب ٢٦٤٥٠ ـ الرياض ١١٤٨٦
هاتف: ٤١٩٢٠٨٦ فاكس: ٤١٩٧٦٩٦
advertising@rawnaa.com

الرقم المجاني: ٨٠٠٤٤٢٤٤٤٥

رؤيتنا للإعلام المتخصص

ص.ب ٦٥١٧٦ الرياض ١١٥٥٦
هاتف: ٤١٩٧٣٣٣ فاكس: ٤١٩٢٦٤٠
www.rawnaa.com

المدير التنفيذي
د. عبدالله بن جلوي الشدادي

الهيئة تصدر مشروع معيار المحاسبة عن عمليات تجميع منشآت الأعمال

نظرًا لأهمية موضوع عمليات تجميع منشآت الأعمال رأت لجنة معايير المحاسبة بالهيئة إعداد معيار بهذا الموضوع وكلفت المستشار الدكتور أحمد الهادي كريم الدين بإعداد مشروع المعيار، وقد قامت اللجنة بمناقشة المعيار والدراسة المرفقة به في عدد من الاجتماعات، وفي ضوء الملاحظات المقدمة من الأعضاء تم تعديل مشروع المعيار، وتم اعتماد مشروع المعيار من قبل اللجنة في الاجتماع الحادي والثلاثين والمنعقد بتاريخ ١٤٣٠/٣/٢٨هـ الموافق ٢٠٠٩/٣/٢٥م ، وقررت اللجنة عرض مشروع المعيار على ذوي الاهتمام والاختصاص لتقديم ما لديهم من ملاحظات، وستقوم اللجنة بدراسة ما يرد من ملاحظات واستكمال إعداد المعيار وفقًا لمراحل إعداد المعايير المنصوص عليها في اللائحة التنفيذية لإعداد المعايير.

الهيئة تشارك في فعاليات مهنية دولية ومحلية

شاركت الهيئة السعودية للمحاسبين القانونيين في قمة مجموعة العشرين للمحاسبة التي نظمها الاتحاد الدولي للمحاسبين القانونيين خلال الفترة من ٢٣-٢٤ يوليو ٢٠٠٩م في مدينة لندن بمقر معهد المحاسبين المعتمدين بإنجلترا وويلز. حيث شاركت في هذه القمة الجهات المهنية المنظمة لمهنة المحاسبة والمراجعة في دول مجموعة العشرين. وقد مثل الهيئة في هذا اللقاء أمين عام الهيئة الدكتور أحمد المغامس. وقد ناقشت القمة تحديد الأولويات المرتبطة بمهنة المحاسبة والمراجعة في ظل الأزمة المالية العالمية وقدمت التوصيات المناسبة لاجتماع قمة العشرين المنعقد في ٢٤-٢٥ سبتمبر ٢٠٠٩م في الولايات المتحدة الأمريكية.

ومن جهة أخرى قامت الهيئة بتلبية دعوة جامعة الأمير سلطان حيث شارك نائب الأمين العام للهيئة الدكتور يحيى بن علي الجبر في ملتقى المراجعة الداخلية وحوكمة الشركات، والذي نظمته الجامعة بتاريخ ١٩ مايو ٢٠٠٩م، وقد شهد الملتقى حضور عدد من الشخصيات العربية والدولية من ذوي الاهتمام والذي أتاح الفرصة لتبادل الآراء حول عدد من المواضيع المتصلة بمهنة المحاسبة والمراجعة.

لجنة معايير المحاسبة تعقد «٣٥» اجتماعًا في دورتها الرابعة

عقدت لجنة معايير المحاسبة «٣٥» اجتماعًا خلال دورتها الرابعة قدمت خلالها الكثير من الإنجازات الهامة على صعيد المعايير والآراء المهنية المحاسبية وتطبيقها في المملكة العربية السعودية، ولقد عملت اللجنة خلال الدورة الرابعة في ظل متغيرات محاسبية ومالية جمة ظهرت على المستوى العالمي ودول مجلس التعاون عامة والمملكة خاصة، ولم تكن اللجنة بعيدة عن الآثار التي تبحث هذه المتغيرات وأهم هذه المتغيرات التوافق بين معايير المحاسبة الدولية ومعايير المحاسبة الوطنية في العديد من الدول حيث تبنى العديد من الدول مثل اليابان والولايات المتحدة الأمريكية برامج محددة للتوافق مع معايير المحاسبة الدولية، وأن أكثر من ١٠٥ دولًا تطبق حاليًا معايير المحاسبة الدولية من بينها معظم الدول العربية، لهذا كان على لجنة معايير المحاسبة بالهيئة أن توازن بين اعتبارات التوافق العالمي والحفاظ على هوية وخصوصية البيئة السعودية في ظل هذه المتغيرات، وقدمت اللجنة العديد من الإنجازات خلال الدورة الرابعة أهمها على مستوى المعايير اعتماد معيار ربحية السهم، ومعيار محاسبة الهبوط في قيمة الأصول غير المتداولة، ومعيار محاسبة عقود الإنشاء والخدمات ورفعه إلى مجلس الإدارة، كما اعتمدت مشروع معيار تجميع منشآت الأعمال للعرض على ذوي الاهتمام والاختصاص.

وبدأت اللجنة في العمل، وفق المنهجية المعتمدة لإعداد المعايير، على سبعة معايير محاسبية مهمة لاستكمال منظومة المعايير السعودية وتشمل هذه المعايير الآتي:

١- معيار محاسبة عقود التأمين.

٢- معيار المحاسبة عن عمليات التنقيب.

٣- معيار محاسبة المشروعات المشتركة.

٤-معيار الأصول غير المتداولة المجنبة للبيع والعمليات غير المستمرة.

٥- معيار منح أسهم حوافز الإدارة والموظفين.

٦- معيار معاشات التقاعد.

٧- معيار الأصول والالتزامات المحتملة.

وعلى مستوى الآراء المهنية والاستفسارات قامت اللجنة بإصدار رأي مهني حول المحاسبة عن الوحدات العقارية المعدة للبيع بنظام المشاركة بالوقت، ورأي مهني حول استخدام القيمة العادلة كأساس للقياس المحاسبة للأصول العقارية والزراعية. كما قامت اللجنة بالرد على العديد من استفسارات هيئة السوق المالية والشركات ومكاتب المحاسبة والمراجعة بالمملكة بخصوص مستجدات العمليات المالية واقتراح المعالجات المحاسبية الملائمة لها بما يتفق مع بيان المفاهيم والأهداف والمعايير المحاسبية الصادرة عن الهيئة.

وعلى مستوى الدراسات والأبحاث أعدت اللجنة دراسة عن الإفصاح المحاسبي بالتعاون مع هيئة السوق المالية. كما بدأت اللجنة خلال الدورة الرابعة، في العمل على مجموعة متكاملة من المعايير المحاسبية للمنظمات غير الهادفة للربح. وعلى مستوى التقييم الذاتي وإعادة الهيكلة، أعدت اللجنة دراسة عن أداء اللجنة خلال الدورات الأربعة السابقة وبحثت إنجازات اللجنة ومعوقات العمل بها، وأوصت الدراسة بضرورة إعادة هيكلة اللجنة بالقدر الذي يدعم استقلالها ويوفر التمويل الكافي اللازم لأداء رسالتها في المملكة، كما قدمت منهجية مقترحة لتقييم عمل الهيئة واللجان الفنية التابعة لها.

عدد من المحاسبين يحصلون على الزمالة

اعتمد مجلس إدارة الهيئة نتائج الدورة الأولى لعام ٢٠٠٩م لاختبار زمالة الهيئة واوصى بمنح شهادة زمالة الهيئة السعودية للمحاسبين القانونيين لكل من اجتاز جميع مواد الاختبار، وهم أسامة مرغوب محمد الهندي، جعفر وجيه حسين جوابره،حسين رجب إبراهيم سويفي، حسين صالح عبدالرحمن عسيري، خالد إبراهيم سعد بن جفال، خالد سيد سيد احمد، زايد عبدالله حامد حميد محمد، سيف عبد سليمان مقلد، صالح عبدالله صالح اليحيى، طارق عبدالرحمن عبدالله السنيد،عاصم بن مشهور بن محمد حابس، عبدالملك محمد سليمان الخليفي، علاء محمد محمد بكر، مجدي عكاشة عبدالمجيد، محمد إسماعيل سيد غريب، محمود السيد حسن البرمة، وليد غازي عبدالإله توفيق.

ويسر مجلة (المحاسبون) ان تهنئ الحاصلين على الزمالة على هذا الإنجاز وتتمنى لهم مزيداً من النجاح والتوفيق في حياتهم المهنية.

أسامة مرغوب الهندي

جعفر وجيه حسين

حسين صالح عسيري

حسين رجب إبراهيم

خالد إبراهيم بن جفال

خالد سيد أحمد

زايد عبدالله حامد

سيف عبد سليمان

صالح عبدالله اليحي

طارق عبدالرحمن السنيد

عاصم مشهور حابس

عبدالملك محمد الخليفي

علاء محمد محمد بكر

مجدي عكاشة عبدالمجيد

محمد إسماعيل سيد

محمود السيد حسن

وليد غازي توفيق

مسؤولو الأمانة العامة يزورون أرامكو

قام مسؤولو الأمانة العامة بالهيئة السعودية للمحاسبين القانونيين مؤخرًا بزيارة لشركة أرامكو.. السعودية وتأتي هذه الزيارة في إطار جهود الأمانة العامة لتطوير وتقوية علاقاتها مع الشركات الرائدة ومؤسسات القطاع الخاص وبحث مجالات التعاون والتنسيق في المجالات التي تهم القطاع الخاص ودراسة فرصة التعاون بين أرامكو والهيئة لما فيه خدمة المصلحة العامة.

وكان في استقبال مسؤولي الأمانة العامة النائب الأعلى لرئيس أرامكو للشؤون المالية الأستاذ عبداللطيف أحمد العثمان وبعض مسؤولي الشركة ومن خلال الزيارة استمعت الأمانة العامة لعرض قدمه الأستاذ عبداللطيف العثمان تحدث فيه عن بيئة العمل في الشركة وسلط الضوء على الأعمال الإدارية والمالية بالشركة.

من جهته قدم الأمين العام الدكتور أحمد عبدالله المغامس شكره وتقديره لشركة أرامكو على حفاوة الاستقبال، متطلعًا إلى استمرار التعاون مع الشركة للمساهمة في إعداد الكوادر الوطنية وتأهيلها تأهيلًا كافيًا في حقول المحاسبة والمراجعة.

وفي ختام الزيارة تم تبادل الهدايا التذكارية بين الأمين العام والنائب الأعلى للرئيس لشؤون المالية لشركة أرامكو.

لجنة المراجعة الداخلية تنهي إعداد مشروع تنظيم الهيئة السعودية للمراجعين الداخليين

أنهت لجنة المراجعة الداخلية بالهيئة السعودية للمحاسبين القانونيين مشروع تنظيم الهيئة السعودية للمراجعين الداخليين حيث تم رفع المشروع إلى مجلس إدارة الهيئة السعودية للمحاسبين القانونيين تمهيدًا لرفعه للجهات المختصة. يشار إلى أن مذكرة برنامج التعاون الفني بين الهيئة السعودية للمحاسبين القانونيين ومعهد المراجعين الداخليين الأمريكي التي تمت الموافقة عليها من مقام مجلس الوزراء تنص في أحد بنودها على إنشاء معهد للمراجعين الداخليين في المملكة. و تنفيذًا لذلك فقد شكلت لجنة المراجعة الداخلية المنبثقة عن مجلس إدارة الهيئة فريق عمل متخصص، حيث أعد الفريق مشروع تنظيم الهيئة السعودية للمراجعين الداخليين (تحت التأسيس)، وتم إرسال مشروع التنظيم إلى ذوي الاهتمام والاختصاص بغرض التعرف على ما لديهم من ملاحظات. وقام فريق العمل بدراسة ما قدم من ملاحظات واعد مشروع التنظيم وتم عرضه على لجنة المراجعة الداخلية التي قررت الموافقة عليه ورفعه لمجلس الإدارة تمهيدًا لرفعه للجهات المختصة للموافقة عليه.

الهيئة توقع عقدًا مع أحد المكاتب الاستشارية لتطوير هيكلها الإداري

في سياق ما قضت به الخطة الاستراتيجية للهيئة السعودية للمحاسبين القانونيين للفترة ٢٠٠٩-٢٠١٣م والمعتمدة من مجلس إدارة الهيئة بموجب القرار رقم ٢/٧ في الاجتماع التاسع للدورة الخامسة المنعقد بتاريخ ١٤٣٠/٢/١٩هـ الموافق ٢٠٠٩/٢/١٤م والمتضمن تطوير الهيكل الإداري للهيئة وإعداد دليل تنظيمي متكامل يسهم في توفير مزيد من الارتقاء بكفاءة وفعالية الهيئة في تنفيذها لأنشطتها المختلفة، وقعت الهيئة عقدًا مع شركة الحميد والنمر للاستشارات يقضي بإعداد دليل الهيكل التنظيمي للهيئة شاملاً مسميات الوحدات الإدارية وأهدافها ومهامها ومقاييس أداء الوحدة وهيكل الوظائف داخل كل وحدة ودليل وصف وظائف العاملين بالهيئة شاملاً المهام والخبرات والتأهيل ومعايير التقييم ومتطلبات التدريب وكذلك وضع دليل سياسات وإجراءات شؤون العاملين بالهيئة بما في ذلك سلم الرواتب المناسب ومعايير الدخول والترقية وسياسات تقييم وتدريب العاملين وخلافها.

تحت عنوان «نظرية المحاسبة»

الحميد يوقف ريع كتابه على جمعية إنسان

غلاف الكتاب

أصدر أستاذ المحاسبة والمراجعة بجامعة الملك سعود الدكتور عبدالرحمن بن إبراهيم الحميد كتابًا حديثًا بعنوان «نظرية المحاسبة» مخصصًا ريعه بالكامل للجمعية الخيرية لرعاية الأيتام بمنطقة الرياض «إنسان».

وجاء الكتاب في ٨٠٠ صفحة من القطع العادي ومقسمًا إلى سبعة أقسام رئيسية تحتوي على عشرين فصلاً، حيث خصص المؤلف القسم الأول لتناول التوجهات الفكرية والفلسفية لنظرية المحاسبة مع ربطها بالواقع، فيما تناول في القسم الثاني التطور التاريخي للمحاسبة، ثم وضع المؤلف في القسم الثالث الإطار الفكري للمحاسبة كأساس لبناء المعايير حيث تطرق للممارسة العالمية والمحلية في هذا الجانب.

وبعد ذلك انتقل المؤلف من المعالجة الفكرية العميقة في الأقسام الثلاثة الأولى إلى الحديث عن القياس المحاسبي وما ارتبط به من جدل في القسمين الرابع والخامس حيث تناول فيهما تحديد وقياس صافي الأصول و قياس التغيرات فيها.

واختتم المؤلف كتابه بالقسمين السادس المخصص للعرض والإفصاح والسابع لتناول الأزمات المالية بالإضافة إلى رؤية استشرافية لمستقبل المحاسبة.

زمالة الهيئة: بوابة دخول إلى عالم من المهنية الراقية في مجال المحاسبة والمراجعة

لقد وفقني الله عز وجل في الحصول على شهادات مهنية راقية ورفيعة المستوى وكان هدفي من وراء الحصول عليها هو تطوير المستوى المهني وإيجاد مكان مناسب لي في صفوف المهنيين الملتزمين بالمعايير والتعليم المهني المستمر.

وبالرغم من حصولي على أربع شهادات مهنية عالمية فإن ذلك لم يؤثر على حماسي واهتمامي بالتقدم لاختبار زمالة الهيئة السعودية للمحاسبين القانونيين لأسباب مهنية وعملية كثيرة، من أهمها أن اختبارات الزمالة السعودية تحتوي على مواد غاية في الأهمية لمن يعمل بشكل خاص في بيئة عمل المملكة العربية السعودية أو حتى في الدول العربية الأخرى. ومن أمثلة ذلك مواد الاختبارات المتعلقة بالزكاة، الضريبة، فقه المعاملات، والأنظمة التجارية السعودية والتي تستخدم يوميًا في الحياة العملية.

مما لا شك فيه أن اجتيازي ولله الحمد لاختبار زمالة الهيئة السعودية للمحاسبين القانونيين قد عزز ثقتي بمعلوماتي في المحاسبة والمراجعة وعلمي وفهمي للمعايير وبالتالي تطبيقها بشكل مهني صحيح؛ ولعل هذا التعزيز في الثقة يعود بشكل أساسي إلى صعوبة اختبارات الهيئة مقارنة مع اختبارات الشهادات المهنية الأخرى التي وفقني الله تعالى في الحصول عليها.

إن صعوبة الاختبارات وجديتها يؤكدان على الحرص الشديد للهيئة على النوعية الراقية والمتمكنة علميًا ومهنيًا لكل شخص يوفقه الله تعالى أن يرتقي إلى المستوى المهني لهذه الصفوة من المحاسبين القانونيين المتمتعين بالعضوية الأساسية للهيئة.

أدعو الله تعالى أن يوفق القائمين على الهيئة بما يخدم هذه المهنة الحساسة، الحيوية، والهامة بما يحقق المصلحة العامة حيث من الصعب جدًا أن تجد اقتصادا قويا مستقرا دون أن يقترن بتنظيم مهني مبني على أسس علمية لمهنة المحاسبة والمراجعة كونهما النور الذي يضيء درب المستثمرين ومستخدمي البيانات الحسابية في القطاعين العام والخاص وهذا النور لا يتأتى إلا إذا قام بإضاءته شخص قوي مهنيًا وأمينًا في رأيه وهنا يحضرني قول الله عز وجل (إِنَّ خَيْرَ من اسْتَئْجَرْتَ القَوِيُّ الأَمِينُ).

من أسرة الحاصلين على زمالة الهيئة السعودية
للمحاسبين القانونيين SOCPA
موسى سعيد المتولي
المدير المالي- شركة التوريدات والخدمات
الطبية المحدودة (مدي سيرف)

المدير العام لمصلحة الزكاة والدخل:

النظام الضريبي الجديد أسهم في تأسيس بيئة ضريبية حديثة

أوضح المدير العام لمصلحة الزكاة والدخل سعادة الأستاذ إبراهيم محمد المفلح أن مهام المصلحة الأساسية تتمثل في جباية زكاة عروض التجارة من رعايا المملكة العربية السعودية، وأن مواطني دول مجلس التعاون الخليجي يعاملون معاملة السعوديين، وأضاف أن المصلحة تقوم بتحصيل الضريبة من الأفراد غير السعوديين ممن يمارسون النشاط في المملكة العربية السعودية ومن الشركات السعودية المقيمة من حصص الشركاء غير السعوديين فيها، ومن الشركات غير المقيمة التي تمارس العمل في المملكة من خلال منشأة دائمة أوالتي تحقق دخلاً من مصدر في المملكة.
وإلى تفاصيل الحوار:

خطوات تطويرية

• تقوم المصلحة بعدد من الخطوات التطويرية لتفعيل عملية الرقابة والتقييم المستمر لمستويات تحصيل الزكاة والضريبة وتوفير المزيد من الجهد والوقت في إعداد وتقديم الإقرارات الزكوية والضريبية، هل يمكن لسعادتكم تسليط الضوء على أبرز الأعمال في هذا الشأن؟

أبرز الأعمال لتحسين مستويات تحصيل الزكاة والضريبة مستقبلًا يمكن إجمالها في ستة جوانب هي كالتالي:

أولًا: تطبيق النظام الضريبي الجديد والذي جاء فيه ترتيب المملكة بالمركز السابع على مستوى العالم حسب تقرير ممارسة الأعمال الصادر عن مؤسسة التمويل الدولية التابعة للبنك الدولي.

ثانيًا: جوانب نظامية: حيث انتهت المصلحة من إعداد مشروع محدّث لنظام جباية الزكاة وهو في مراحل الدراسة النهائية تمهيدًا لإقراره.

يتضمن بعض الإجراءات والتعليمات الكفيلة بتحسين أعمال المصلحة ويتسم بالوضوح والشفافية بحيث يساهم في تمكين المكلف من التعرف بشكل واضح على الالتزامات الملقاة عليه والحقوق التي يكفلها له النظام كما يوسع من قاعدة الأنشطة الخاضعة لنظام جباية الزكاة.

ثالثًا: تحسين مستوى الخدمات المقدمة للمكلفين: من خلال إعادة هيكلة العمل بالمصلحة بإنشاء إدارة كبار المكلفين وكذلك إنشاء أقسام لخدمات المكلفين في كافة فروع المصلحة وذلك لتوفير خدمات مميزة للمكلفين لمساعدتهم على الوفاء بالتزاماتهم النظامية وتقليل العبء عليهم وتعمل بشكل مستمر على مراجعة الخدمات التي يحتاجها لتحقيق ذلك والعمل على تحسينها.

كما يجري العمل على إتاحة عمليات التسديد لمستحقات الزكاة من خلال ربط النظام الآلي الشامل للمصلحة مع نظام (سداد) الذي يتيح للمكلف سداد المستحقات المتوجبة عليه آليًا من خلال قنوات متعددة منها استخدام الصراف الآلي والهاتف المصرفي والإنترنت التي توفرها البنوك التجارية.

كما يجري العمل بالمصلحة حاليًا على التوسع في تطوير وتفعيل الخدمات الذاتية المقدمة للمكلفين من خلال إنشاء البوابة الإلكترونية الخاصة بالمصلحة لإتاحة خدمة تسجيل المكلفين وتقديم الإقرارات الزكوية والضريبية وأي خدمات أخرى يحتاجها المكلف من خلال موقع المصلحة على الشبكة الدولية دون الحاجة لمراجعة المكلف للمصلحة بالإضافة إلى الرد على استفسارات المكلفين وتوفير النماذج والتعليمات المتعلقة بكيفية تحديد الوعاء من خلال هذا الموقع.

رابعًا: تفعيل عملية التحصيل: وذلك من خلال تطوير مستوى العاملين بإدارات التحصيل في المصلحة والرفع من مستوى خبراتهم ومهاراتهم وكذلك بتفعيل إجراءات التحصيل ومتابعة المكلفين المتأخرين عن السداد وتطبيق إجراءات التحصيل الإلزامي لحث المكلفين المتأخرين لسداد المستحقات المتوجبة عليهم، كما يتم ربط المصلحة آليًا مع الجهات الأخرى لتسهيل تبادل المعلومات إليكترونيًا بالتنسيق والعمل المشترك مع برنامج التعاملات الإلكترونية (يسر) بحيث يتم من خلال هذا البرنامج تمكين المصلحة من التعرف على المعلومات المتوفرة لدى الأجهزة الحكومية الأخرى والتي تساعد في تحديد حجم أنشطة المكلفين كما يمكن هذا البرنامج الجهات الحكومية من التحقق من مدى التزام المكلف من تسوية موقفة مع المصلحة كشرط

للمحاسبين القانونيين دور فعال في تدعيم أسس المحاسبة الزكوية والضريبية التي تنتهجها المصلحة

مهنة المحاسبة والمراجعة إحدى الركائز الهامة اللازمة في تطوير وتنمية الاقتصاد المحلي

لإنهاء معاملته لديها، ومن المتوقع أن يتم إنجاز وتفعيل تلك الخدمات خلال العام الجاري.

خامسًا: جانب توعوي يتمثل برفع مستوى الوعي لدى المكلفين: لتوضيح دور الزكاة في القضاء على مشكلة الفقر وتحقيق التكافل الاجتماعي وأهمية دفع الزكاة وإيصالها لمستحقيها أولًا بأول وبالشكل الصحيح وهناك مجموعة من الخطط والحملات التوعوية التي تعمل المصلحة عليها في هذا الخصوص، ومن ذلك الكتابة لوزارة الشؤون الإسلامية والأوقاف والدعوة والإرشاد لحث خطباء المساجد على توعية الناس في أداء فريضة الزكاة في وقتها وعدم التهاون بإخراجها.

سادسًا: تحسين مستوى بيئة العمل من خلال انتقال بعض الفروع إلى مبان جديدة مصممة بطريقة أكثر ملاءمة للعمل حيث تم انتقال فرع جدة إلى مبنى حكومي جديد وكذلك فرع المدينة المنورة وجار العمل حاليًا على استكمال تأثيث فرع المصلحة الجديد بالدمام.

• ما هي أبرز المعوقات التي تواجهها المصلحة في إنجاز أعمالها؟

الانتهاء من مشروع محدث لنظام جباية الزكاة

المصلحة أصدرت نشرات وكتيبات لزيادة الوعي الزكوي والضريبي لدى المكلفين

توجد معوقات تواجهها المصلحة في تحصيل الزكاة الشرعية مثل تأخر المكلفين بتقديم إقراراتهم الزكوية لعدم وجود غرامات، وإحجام بعض المنشآت التجارية عن التسجيل ومراجعة المصلحة ما لم تحتج شهادة الزكاة والدخل، وعدم تعاون بعض الجهات الرسمية مع المصلحة بجعل شهادة الدخل السارية إحدى مسوغات التجديد للسجلات والرخص للمؤسسات والمنشآت، فضلًا عن تقديم البعض لبيانات مالية وإقرارات لا تعكس الواقع للمصلحة.

وتلك المعوقات في حجمها تؤثر في تحديد إيرادات الزكاة السنوية، والمصلحة بدورها أصدرت العديد من النشرات وكذلك الكتيبات لزيادة الوعي الزكوي والضريبي لدى المكلفين وحثهم على سداد المستحقات الزكوية والضريبية للمصلحة حيث إن المستحقات الزكوية تودع مباشرة في حساب خاص لدى الضمان الاجتماعي للصرف منه على مستحقي الزكاة.

بيئة ضريبية حديثة

• بعد مضي عدد من السنوات منذ تطبيق نظام ضريبة الدخل الجديد الصادر بالمرسوم الملكي رقم (م/١) ١٤٢٥/١/١٥هـ ولائحته التنفيذية، كيف تقيمون إسهام هذا النظام في تأسيس بيئة ضريبية حديثة؟

أسهم النظام الضريبي الجديد في تأسيس بيئة ضريبية حديثة من خلال مجموعة من الحوافز المباشرة التي تبين من خلال دراسات متخصصة ما لها من دور فعال في جذب وتشجيع الاستثمارات الأجنبية ومن أهم هذه الحوافز:

- الوضوح والشفافية التي اتسم بها النظام.
- تدني سعر الضريبة بحيث أصبح منافسًا للأسعار المطبقة في كثير من الدول الأخرى.
- الأخذ بمبدأ ترحيل الخسائر وكذا الاستهلاك المعجل للأصول.
- تحديد الحقوق والالتزامات لكل من الإدارة الضريبية والمكلفين على حد سواء بشكل واضح والتي تلافت العديد من السلبيات الموجودة في النظام الضريبي السابق والتي كانت مصدر تذمر العديد من المستثمرين.
- تساوي كافة المستثمرين غير المقيمين أمام المصلحة بغض النظر عن جنسية المستثمر حتى لو كان سعوديًا.
- وغير ذلك من الحوافز.

• كيف يرى سعادتكم الدور الذي يقوم به المحاسبون القانونيون فيما يتعلق بأعمال الزكاة والضريبة؟

للمحاسبين القانونيين دور فعال ومؤثر في تدعيم أسس المحاسبة الزكوية والضريبية التي تنتهجها المصلحة ويتضح ذلك من خلال إصدار المعايير التي تسهم بشكل كبير في تطور مهنة المحاسبة في المملكة والتعاون مع المصلحة في تطوير أسس المحاسبة الزكوية والضريبية لما في ذلك في نهاية الأمر من الأثر في تنمية وزيادة الوعي الزكوي والضريبي لدى المكلفين أمام المصلحة.

أهمية مهنة المحاسبة

• تعتبر مهنة المحاسبة والمراجعة من المهن الضرورية في المحافظة على الاقتصاد حيث تمد المحاسبة أصحاب المنشأة بالمعلومات الضرورية، إلى أي مدى يرى سعادتكم أهمية هذه المهنة في تطوير وتنمية الاقتصاد المحلي؟

مما لا شك فيه تعد مهنة المحاسبة والمراجعة أحد الركائز الهامة اللازمة في تطوير وتنمية الاقتصاد المحلي.

ولقد كانت لمعايير المراجعة الصادرة من الهيئة السعودية للمحاسبين القانونيين الأثر الكبير في تدعيم أداء الاقتصاد المحلي، حيث إن مصادقة أي محاسب قانوني مرخص له بمزاولة المهنة على عدالة القوائم المالية للمؤسسات والشركات العاملة في المملكة تضفي عليها مزيدًا من الثقة والمصداقية وذلك أمام

الإدارة العامة لمصلحة الزكاة والدخل

تقع الإدارة العامة لمصلحة الزكاة والدخل بمدينة الرياض ويتبعها عشرة فروع هي فرع الرياض، وفرع جدة، وفرع الدمام، وفرع مكة المكرمة، وفرع المدينة المنورة، وفرع الطائف، وفرع القصيم، وفرع أبها، وفرع تبوك، وفرع الإحساء.

كما يوجد أقسام لتحصيل الزكاة والضريبة في مكاتب وزارة المالية في المحافظات التي ليس بها فروع للمصلحة.

المصلحة والغير والتي تساعد أي متخذ قرار في اتخاذ القرارات الاقتصادية التي تتضمن تنمية الاقتصاد المحلي وتطويره بشكل مباشر وذلك باعتبارها أداة رقابية فعالة تساعد في حفظ حقوق المساهمين والمتعاملين مع هذه الشركات والمؤسسات على حد سواء.

• كيف ينظر سعادتكم إلى الدور الذي قامت به الهيئة السعودية للمحاسبين القانونيين في مسيرة المهنة في المملكة؟

قامت الهيئة السعودية للمحاسبين القانونيين بتحديد الإطار التنظيمي لمهنة المحاسبة والمراجعة بالإضافة إلى إصدار العديد من المعايير المحاسبية التي حددت بوضوح متطلبات القياس، والعرض، والإفصاح في القوائم المالية، وكذلك معايير مهنية لمراجعة القوائم المالية. وكانت لآلية إعداد المعايير إسهام بشكل كبير في جودة المعايير السعودية المعتمدة وبدون شك تطور مهنة المحاسبة بالمملكة. كما أن وجود مثل هذه المعايير يساعد كثيرًا في تطبيق النظام الضريبي خصوصًا فيما يتعلق بتحديد القواعد التي تحكم إعداد القوائم المالية التي تقدم ضمن الإقرارات الزكوية والضريبية.

ويؤكد ذلك ما يقدم من تعاون من الهيئة مع المصلحة والذي يتضمن مساعدتها للمصلحة في إصدار تعميمها رقم ٩/٢٩٦٠ وتاريخ ١٤٢٨/٥/١٧هـ المبني على خطاب الهيئة السعودية للمحاسبين القانونيين رقم (٤/١٠) وتاريخ ١٤٢٨/٤/١١هـ الموافق ٢٠٠٧/٤/٢٨م والمتضمن صدور قرار لجنة معايير المراجعة رقم (١/٢/٣) في ١٤٢٨/٣/١هـ الموافق ٢٠٠٧/٣/٢٠م الذي ينص على ضرورة توقيع المحاسب القانوني على الشهادة الواردة في نموذج الإقرار الضريبي رقم (ق١)، (ق٣) دون تعديل وما ينطوي على عدم الالتزام بذلك من حفظ حق المصلحة في توقيع الجزاءات النظامية.

زمالة الهيئة

• تعد زمالة الهيئة السعودية للمحاسبين القانونيين من الشهادات المهنية التي حققت سمعة طيبة، كيف تنظرون سعادتكم إلى زمالة الهيئة مقارنة بالزمالات المهنية العالمية الأخرى؟

زمالة الهيئة لا تقل في أهميتها عن الشهادات المهنية العالمية الأخرى لما لها من إسهام جليل في الرفع من مستوى المعرفة لدى ممارسي مهنة المحاسبة والتي أصبحت من الركائز الأساسية التي يعتمد عليها في تقرير واعتماد القوائم المالية للمؤسسات والشركات التي بدأت أعدادها تتزايد، كما أنها ترسخ الفكر المحاسبي بالمملكة، والمصلحة بدورها تساعد منسوبيها في تلقي الدورات المهنية بالهيئة وتشجعهم على السعي إلى الحصول على زمالة الهيئة إيمانًا منه بأهميتها.

• هل من كلمة أخيرة تودون سعادتكم توجيهها في نهاية هذا اللقاء؟

أود أن أنوه في الختام أن مصلحة الزكاة والدخل أطلقت مؤخرًا النظام الآلي الشامل في إدارة كبار المكلفين وفرع الرياض والبدء في التحضير لإطلاق النظام في فرع جدة قبل نهاية العام والنظام يعتمد على ميكنة كافة الوظائف الرئيسية للمصلحة ويأتي ذلك في إطار مشروع التحديث والتطوير الذي يهدف إلى تطبيق مفهوم التعاملات الإلكترونية، ومن المؤمل أن يتم تعميم استخدام النظام في بقية فروع المصلحة خلال العام الهجري القادم إن شاء الله.

زمالة الهيئة لا تقل في أهميتها عن الشهادات المهنية العالمية الأخرى

رأي لجنة معايير المراجعة

حول اكتشاف حقائق موجودة قبل إصدار تقرير المراجع، ولم يعلم بها إلا بعد إصدار تقرير المراجعة

الاستفسار:

ما هي الإجراءات التي يجب على المراجع اتباعها إذا تبين له بعد إصدار تقريره على قوائم مالية مراجعة، أن هناك حقائق كانت موجودة في ذلك التاريخ، وقد يكون من شأنها التأثير على تقريره لو علم بها في حينه ؟

الرأي:

متى ما أصدر المراجع تقريره، فإنه ليس ملزمًا بالقيام باستفسارات أخرى أو مستمرة أو القيام بأي إجراءات مراجعة أخرى فيما يتعلق بالقوائم المالية المراجعة التي شملها تقريره، إلا إذا نمى إلى علمه معلومات جديدة قد يكون لها أثر على تقريره، وفي هذه الحالة يتعين على المراجع مراعاة الإجراءات المبينة أدناه والتي تم بيانها بصفة عامة وذلك نظرًا لتعدد الظروف التي قد يقابلها المراجع في مثل هذه الحالات:

١- لا تنطبق أحكام هذا الرأي على الأحوال التي تنشأ من تطورات أو أحداث تقع بعد تاريخ تقرير المراجع، كما أنها لا تنطبق على الأحوال التي يحدث فيها –بعد إصدار تقرير المراجع– الفصل في أو الحسم النهائي لاحتماليات أو أمور أخرى تم الإفصاح عنها في القوائم المالية أو نتج عنها تعديل في تقرير المراجع النمطي.

٢- تنطبق أحكام هذا الرأي على جميع عمليات المراجعة التي يصدر بشأنها تقرير من مراجع الحسابات بغض النظر عن الشكل النظامي للمنشأة.

٣- عندما يصبح المراجع مدركًا لمعلومات ترتبط بقوائم مالية سبق له إصدار تقرير عنها، إلا أنه لم يكن على علم بها في تاريخ تقريره، وكانت هذه المعلومات من حيث طبيعتها ومصدرها كفيلة بأن تجعله يقوم بتقصيها فيما لو نمت إلى علمه خلال عملية مراجعته، فيجب عليه أن يحدد في أقرب وقت ممكن ما إذا كانت هذه المعلومات موثوقًا بها، وما إذا كانت الوقائع التي شملتها هذه المعلومات كانت موجودة فعلاً في تاريخ تقريره، ويجب على المراجع أن يناقش هذا الموضوع مع عميله وفقًا للمستوى الإداري الذي يراه ملائمًا، بما في ذلك مجلس الإدارة، وأن يطلب تعاون العميل في أي عملية تقصٍ قد تكون ضرورية.

٤- أخذًا في الاعتبار، الوقت الذي انقضى منذ إصدار القوائم المالية، إذا تبين للمراجع أن المعلومات المكتشفة لاحقًا موثوق بها، وأنها كانت موجودة في تاريخ تقرير المراجع، فيجب على المراجع أن يقرر ما إذا كانت هذه المعلومات وآثارها: (أ) من الأهمية بحيث أنها ستؤثر على تقريره فيما لو كانت هذه المعلومات متاحة له في تاريخ تقريره. (ب) من الأهمية بحيث أنه يعتقد بوجود أشخاص يعتمدون حاليًا أو من المحتمل أن يعتمدوا على القوائم المالية، وكان هؤلاء الأشخاص يضفون أهمية على هذه المعلومات.

٥- إذا قرر المراجع، بعد أن يأخذ في الاعتبار الأمور المشار إليها في (٤) أعلاه، أنه يجب اتخاذ إجراء لمنع الاعتماد على تقريره مستقبلًا، فيجب عليه أن ينصح عميله أن يوضح بشكل ملائم الحقائق المكتشفة حديثًا وأثرها على القوائم المالية للأشخاص المعروف أنهم يعتمدون حاليًا أو من المحتمل أن يعتمدوا على القوائم المالية وتقرير المراجع المتعلق بها. ويعتمد الإفصاح الذي يقدمه العميل والطريقة المستخدمة على الظروف، وذلك كما يلي:

أ- إذا كان الأثر على القوائم المالية أو تقرير المراجع للمعلومات المكتشفة لاحقًا يمكن تحديده فورًا، فيجب إعادة إصدار القوائم المالية وتقرير المراجع المعدل بأسرع وقت. ويجب ذكر أسباب التعديل في الإيضاحات المرفقة بالقوائم المالية والإشارة إليها في تقرير المراجع. وبصفة عامة فإن القوائم المالية المراجعة التي تحتاج إلى تعديل هي أحدث قوائم مالية تم إصدارها، حتى إذا كانت أسباب التعديل قد نشأت من أحداث وقعت في سنوات سابقة.

ب- إذا كان من المتوقع إصدار قوائم مالية مراجعة عن فترة تالية في وقت قريب، بحيث لا يتأخر الإفصاح ، فإنه يمكن الإفصاح عن التعديل في هذه القوائم بدلاً من إعادة إصدار القوائم السابقة.

ج- عندما لا يمكن تحديد أثر المعلومات المكتشفة لاحقًا على القوائم المالية دون عملية تقص طويلة الأمد، فإنه يتعين تأخير إصدار القوائم المالية المعدلة وتقرير المراجع. ويتعين على العميل في هذه الحالة إخطار الأشخاص الذين يعتمدون أو يحتمل أن يعتمدوا على القوائم المالية والتقرير المتعلق بها بأنه لا ينبغي الاعتماد عليها، وأنه ستصدر قوائم مالية معدلة وتقرير مراجع عليها عند الانتهاء من عملية التقصي. ويجب أن يتم نصح العميل، إذا لزم الأمر، أن يناقش الإفصاح الذي سيتم القيام به و الإجراءات الأخرى التي سيتم اتخاذها، في ضوء الظروف، مع الهيئات الرقابية ذات العلاقة.

٦- يجب على المراجع اتخاذ أي خطوات يعتبرها ضرورية للتأكد من أن العميل قد قام بالإفصاحات المنصوص عليها في الفقرة (٥) أعلاه.

٧- إذا رفض العميل القيام بالإفصاح المنصوص عليه في الفقرة (٥) أعلاه، فيجب على المراجع أن يخطر كل عضو من أعضاء مجلس الإدارة بهذا الرفض، وبأنه نتيجة لعدم قيام العميل بالإفصاح المطلوب فإن المراجع سيتخذ الخطوات التالية لمنع الاعتماد على تقريره مستقبلا . وتعتمد الخطوات المتخذة التي يمكن اعتبارها ملائمة على درجة تأكد المراجع من معرفة ما إذا كان هناك أشخاص يعتمدون حاليًا أو سيعتمدون مستقبلاً على القوائم المالية وتقرير المراجع، والذين سيولون أهمية للمعلومات، وقدرة المراجع من الناحية العملية على الاتصال بهم. فإذا لم يوصِ المستشار القانوني للعميل باتخاذ تصرف آخر ، فيجب على المراجع اتخاذ الخطوات التالية إلى المدى المناسب :

أ – إخطار العميل بأنه لا ينبغي من الآن فصاعدًا الربط بين تقرير المراجع والقوائم المالية.

ب- إخطار الجهات الرقابية التي يخضع العميل لاختصاصها بأنه لا ينبغي الاعتماد على تقرير المراجع مستقبلا.

ج- إخطار كل شخص يعلم المراجع بأنه يعتمد على القوائم المالية بوجوب عدم الاعتماد على تقريره مستقبلاً. وفي كثير من الاحيان قد يصعب من الناحية العملية توجيه هذا الإخطار إلى كل فرد من المساهمين أو المستثمرين عامة، الذين تكون شخصياتهم عادة غير معلومة للمراجع، لذلك فإن الإجراء المعتاد هو إخطار الجهة الرقابية التي يخضع العميل لاختصاصها لتوفير الإفصاح الملائم.

٨- تحكم الإرشادات التالية محتوى أي إفصاح يقوم به المراجع وفقًا للفقرة (٧) إلى أي أشخاص آخرين بخلاف العميل:

أ- إذا استطاع المراجع القيام بعملية تقص كافية للمعلومات وقرر أن المعلومات موثوق بها:

- يجب أن يصف الإفصاح أثر المعلومات التي تم الحصول عليها لاحقًا على تقرير المراجع فيما لو كانت معلومة له في تاريخ تقريره ولم ينعكس أثرها في القوائم المالية. ويجب أن يشمل الإفصاح وصفًا لطبيعة المعلومات اللاحقة التي تم الحصول عليها وأثرها على القوائم المالية.

- يجب أن تكون المعلومات التي تم الإفصاح عنها دقيقة وحقيقية ما أمكن، ويجب ألا تذهب إلى أكثر من تحقيق الغرض المذكور في الفقرة السابقة. ويجب تجنب التعليق على سلوك أو دوافع أي شخص.

ب- إذا رفض العميل التعاون ونتيجة لذلك لم يستطع المراجع القيام بعملية فحص كافية للمعلومات، فإن الإفصاح الذي يقوم به لا يلزم أن يفصل معلومات محددة، ويكفيه أن يذكر أنه قد نمت إلى علمه معلومات لم يتعاون عميله معه في محاولة التأكد من صحتها، وأنه إذا كانت هذه المعلومات صحيحة، فإن المراجع يعتقد أنه لا ينبغي الاعتماد على تقريره مستقبلاً أو الربط بينه وبين القوائم المالية. ولا يجب القيام بمثل هذا الإفصاح إلا إذا اعتقد المراجع أن القوائم المالية من المحتمل أن تكون مضللة وأن تقريره لا ينبغي الاعتماد عليه.

أ. د. رفعت أحمد عبدالكريم
الأمين العام لمجلس الخدمات المالية الإسلامية

المصارف الإسلامية ودور المحاسبة في اتخاذ القرارات*

إن معايير المحاسبة والتقارير المالية التي تتميّز بالدقة والتناسق مهمة من أجل نظام مالي مستقر وكفوء، فهي تكرس انضباط السوق الذي يدعم المصارف ممثلة بصانعي القرارات فيها لاتخاذ قرارات وفق مرجعية سليمة وشفافة.

إن الإفصاحات الدورية الشفافة والملائمة القابلة للفهم تساعد المستثمرين في تقييم مخاطر المصرف وبالتالي تمكنهم من اتخاذ قرارات استثمارية أكثر صوابًا. وبالنظر إلى الماضي القريب فانّ أحد نقاط الضعف التي أسهمت في إحداث التقلبات الأخيرة في الأسواق المالية العالمية كانت غياب الشفافية فيما يتعلق بالمخاطر التي تمت هيكلتها حديثًا، والناجمة عن نموذج التداول القائم على مبدأ «إصدار الموجودات من أجل التوزيع» الذي انشأته المصارف الدولية الكبرى.

في الوقت الحاضر، تتجه الجهود على المستوى الدولي للعمل على انسجام معايير المحاسبة الدولية للتأكد من توحيد نظم إعداد التقارير، مما يساهم في تعزيز الفهم المتسق للقوائم المالية، وقابليتها للمقارنة على نطاق الشركات والدول، وقد تبنى عدد من الدول المعايير الدولية للتقارير المالية في حين تم اعتماد معايير وطنية مقاربة للمعايير الدولية المذكورة في دول اخرى.

وإننا إذ نرى ان في هذه المقاربة تطويعًا مرحبًا به لكونه يعزّز الإفصاح وانضباط السوق، إلا انه يضع أمامنا عددًا من التحديات لا بد ان تتناولها المؤسسات التي تقدم خدمات مالية إسلامية بجدية.

إن التحدي الرئيس المطروح يتلخص بالسؤال التالي: إلى اي مدى يمكن لمؤسسات الخدمات المالية الإسلامية ان تبتعد عن تبني المعايير الدولية للتقارير المالية نظرًا لخصوصية هذه الصناعة مع علمنا بأن المعايير الدولية للتقارير المالية معتمدة ومقبولة على نطاق عالمي؟

إننا نعلم أن من أبرز سمات صناعة الخدمات المالية الإسلامية هو انها تتفق مع أحكام الشريعة الإسلامية. وبما أن الإسلام لا يعترف بالفصل بين الماديات والروحانيات، إذ يعتبر التجارة مسألة أخلاقية بالدرجة الاولى وتخضع لأحكام الشريعة ومبادئها، لذا فإنّ هذا النهج يعكس آثارًا على المعايير الدولية للتقارير المالية والتي يُقصد منها إبراز صورة عادلة وشفافة لعقود المعاملات المالية المتّفقة مع أحكام الشريعة الإسلامية.

وبالتأسيس على ما سبق فإنّنا في إطار مؤسسات الخدمات المالية الإسلامية، نرى أنّه إذا كان هدف البيانات المحاسبية تقديم صورة عادلة للمعاملات المالية، فإنه من الضروري أن يتم حسابها وعرضها بالتوافق شكلًا ومضمونًا مع عقود المعاملات المالية المتّفقة مع أحكام الشريعة، فعلى سبيل المثال ليست المرابحة «في جوهرها» عملية شراء ممولة بقرض، وليست الإجارة المنتهية بالتمليك «في جوهرها» عملية إيجار مالي.

ورغم أنّ كل عقد تصدره مؤسسات الخدمات المالية الإسلامية فيه خصائص تتشابه مع خصائص العقود التي تقدمها المؤسسات التجارية التقليدية، إلّا ان كلّ عقد مالي شرعي مبني على أسس تميزه عن الأسس التي تبنى عليها الادوات المالية التجارية في العالم الغربي، ومن ذلك على سبيل المثال أن عقد المرابحة نوع من انواع البيع بالتقسيط، لكنه يشمل خيار امر بالشراء ملزم «لا رجعه فيه» أو غير ملزم، إضافة إلى انه توجد حالات يحصل فيها المصرف على حسم أو تخفيض على ثمن الموجود الذي سوف يتم بيعه بعد شرائه، ولا تسمح المبادئ الشرعية التي تحكم هذا العقد بتقسيم ارباح المرابحة المؤجلة إلى أرباح تمويل وأرباح تجارية.

إن خصوصيات العديد من عقود المعاملات المالية المتّفقة مع أحكام الشريعة لا نظير لها في الأدوات المالية التقليدية وتعكس آثارًا محاسبية مهمة، والتي إن تّم تجاهلها أو عدم ضبط معايير لها يمكن أن يؤدي إلى تقارير مالية لا تعكس الوضع المالي لمؤسسات الخدمات المالية الإسلامية بصورة عادلة.

على سبيل المثال، هل يتمّ قياس الموجودات التي في حوزة المصرف، في انتظار تسليمها للعميل، والخاضعة لعقد مرابحة بوعد ملزم بالشراء، على أساس التكلفة التاريخية، بينما في حالة المرابحة بوعد غير ملزم يتّم قياس هذه الموجودات بالقيمة العادلة أو بدلا من ذلك بالتكلفة أو قيمة السوق أيّهما أقلّ؟

وهل نعترف بأرباح عقد المرابحة الذي يقوم على أساس الدفع بالاقساط بما يتجاوز الفترة المالية على أساس التحميل الآني أو نوزعها نسبيًا على فترة العقد، علما أننا لا نستطيع تقسيمها بين ارباح تمويل وارباح تجارية كما توصي بذلك الفقرة ١٨ من المعايير الدولية للتقارير المالية؟

هل يتمّ عرض حسابات الاستثمار المشاركة في الارباح والتي يتمّ تقبُّلها على أساس عقد المضاربة داخل أو خارج المركز المالي، وإذا كانت تعرض داخل المركز المالي فهل يتمّ ذلك ضمن بند المطلوبات أو حقوق الملكية؟

أما فيما يتعلق بحسابات الاستثمار المطلقة فإنّ إدراجها كنوع خاص وفقًا لمعيار التقارير المالية الدولية رقم ٣٢ المعدّل يتم ضمن بند المطلوبات، لان هذه الأموال يمكن ان تُسحب.

يمكنني المواصلة في سرد العديد من الامثلة، التي لم تتناولها المعايير الدولية للتقارير المالية والتي يجب معالجتها نظرًا للحاجة إلى تزويد مستخدمي تقارير القوائم المالية لمؤسسات الخدمات المالية الإسلامية بمعلومات مالية ملائمة وموثوقة تمكنهم من اتخاذ قراراتهم الاستثمارية في ضوئها.

إنّ عدم كفاية المعايير الدولية للتقارير المالية انتجت فراغًا في المبادئ الإرشادية المناسبة للمحاسبة الدولية والتي من شانها أن تساعد في جعل القوائم المالية لمؤسسات الخدمات المالية الإسلامية قابلة للمقارنة، وعليه، يبدو أن ما حصل (ومازال قائمًا) هو ان مؤسسات الخدمات المالية الإسلامية تعتمد بمحض اختيارها من بين المعايير الدولية ما يتفق مع رؤيتها الخاصة للمعالجة المحاسبية للعقود التي تحكم المعاملة، مما يُعرّض هذه البيانات إلى مخاطر التحيز، خاصة إن كان الاختيار لأغراض المحاسبة التجميلية.

وهنالك جانب آخر مهم لم تتم معالجته بصورة ملائمة في المعايير الدولية للتقارير المالية وهو جانب الإفصاحات اللازمة التي من

الواجب على مؤسسات الخدمات المالية الإسلامية أن تقدمها. إننا نعلم أن أغلبية هذه المؤسسات تقدم هجينًا مختلطًا من خدمات المصرفية التجارية وإدارة الموجودات. وتتمّ إدارة الموجودات أساسًا من خلال تقبّل حسابات الاستثمار والتي عندما تكون مطلقة تُدمج عادة في أغلب المصارف مع أموال المساهمين. إضافة إلى ذلك فإن أموال حسابات الاستثمار والمساهمين تستثمر بواسطة إدارة المصرف في المحفظة الاستثمارية نفسها، كما أن هذه الاستثمارات ونتائجها تدرج في المركز المالي للمصرف وفي قائمة الدخل. ومن المنطقي أن يتمتع أصحاب هذه الحسابات بجملة من الحقوق منها الحصول على تدفق منتظم من المعلومات حول أهداف وسياسات الاستثمار ذات الصلة بأموالهم، وإرشادات بيانية عملية تحكم العلاقة بين المصرف وأصحاب هذه الحسابات، وأسس تخصيص الأرباح بين الطرفين. والأهم من ذلك أن يكون هنالك إفصاح كامل عن هذه المعلومات بحيث يمكن أصحاب حسابات الاستثمار من تقييم المخاطر والأرباح المحتملة لاستثماراتهم بصورة أفضل، مما يتيح لهم اتخاذ قرارات مناسبة تحمي مصالحهم.

وبما أن سلطات الدول التي تعمل فيها مؤسسات الخدمات المالية الإسلامية كانت تطالب معظم هذه المؤسسات، وإلى أجل قريب، بتطبيق المعايير الدولية للتقارير المالية و/او معايير المحاسبة الوطنية التي عادة تعتمد كثيرًا على المعايير الدولية، فيبدو أن ما حصل، ومازال يحصل، هو أن هذه المؤسسات ومكاتب التدقيق الخارجية المتعاملة معها انتهى بهم المطاف إلى عملية تفسير، وغالبًا بصورة منحازة، لمعايير التقارير المالية سواء الدولية أم الوطنية، لأن المعايير المذكورة لا تعتني بخصوصية معاملات الخدمات المالية الإسلامية، وقد نتج عن ذلك غياب كل من:

(أ) الشفافية الكافية وإمكانية المقارنة بين القوائم المالية.

(ب) العرض السليم والإفصاح الكافي اللذان من شأنهما أن يعكسا الطبيعة الشاملة للمصرفية الإسلامية.

ويبدو أن غياب القوائم المالية الشفافة والقابلة للمقارنة قد شجع مؤسسات الخدمات المالية الإسلامية وغيرها من الأطراف المعنية على أخذ زمام المبادرة للتنظيم الذاتي لتقاريرهم المالية، وذلك بتأسيسهم هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية في عام ١٩٩١م بغرض وضع معايير دولية للتقارير المالية تعتمد على أحكام الشريعة ومبادئها.

وقد برزت مسألة مهمة من تجربة هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية في وضع معايير محاسبية لعقود المعاملات المالية المتفقة مع أحكام الشريعة الإسلامية تتمثل في ضرورة معالجة ثلاث عمليات مترابطة ومهمة وهي:

أولًا: التعرف على التفاصيل الملائمة لأحكام الشريعة الإسلامية في كل عقد تخضع له معاملة بعينها وإدراك مدلولاتها المحاسبية.

ثانيًا: التعرف على المعايير الدولية للتقارير المالية المقابلة للعملية وتحديد متطلبات الاعتراف والقياس والعرض والإفصاح المقترحة التي لا تتعارض مع أحكام الشريعة الإسلامية، وتكون متوافقة مع طبيعة ممارسات مؤسسات الخدمات المالية الإسلامية. ومن الجدير بالذكر أنه يمكن أن تكون المعالجة المحاسبية لهذه العملية مرتبطة بأكثر من معيار من المعايير الدولية للتقارير المالية، على غرار المعيار ١٧ الصادر عن هيئة المحاسبة والمراجعة

للمؤسسات المالية الإسلامية والذي له علاقة بالمعايير الدولية للتقارير المالية رقم ٣٢و٣٩و٤٠.

ثالثًا: تطوير معيار يجمع بين النقطين الأولى والثانية.

إن كفاءة وقدرة هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية في معالجة هذه العمليات الثلاث المرتبطة فيما بينها هي التي تحدد جودة المعايير الصادرة عنها وقبولها من معدي ومستخدمي التقارير المالية في مؤسسات الخدمات المالية الإسلامية. إضافة لذلك، ونظرًا للأهمية المتزايدة للاستقرار المالي في الهندسة المالية العالمية الراهنة، فإن المعايير التي تصدرها هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية يجب أن تكون متناسقة مع إدارة المخاطر الجيدة، والممارسات الرقابية لدى مؤسسات الخدمات المالية، كما يجب عليها أن تيسر سبل تعزيز انضباط السوق.

وفيما يتعلق بهذه المسائل فان مجلس الخدمات المالية الإسلامية قد أصدر مجموعة متكاملة من المعايير الاحترازية الإشرافية تشمل مخاطر السوق، ومتطلبات كفاية رأس المال، وضوابط إدارة المؤسسات، والشفافية وانضباط السوق. وفيما يتعلق بالتمويل الإسلامي، فإن هذه المعايير تعتبر في مجملها المقابل التي اصدرتها لجنة بازل للإشراف المصرفي تحت مسمى بازل للإشراف المصرفي، تماما كما يفترض أن تكون معايير هيئة المحاسبة، المراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية مكملة للمعايير التي يصدرها مجلس معايير المحاسبة الدولية.

يسعى معيار الشفافية وانضباط السوق الصادر عن مجلس الخدمات المالية الإسلامية إلى استكمال الإفصاحات المحاسبية من منظور احترازي بهدف السماح لقوى السوق بتعزيز استقرار صناعة الخدمات المالية الإسلامية وسلامتها. ومبادئ الإفصاح هذه مصممة لكي تسمح للمشاركين في السوق بصفة عامة، ولأصحاب حسابات الاستثمار بصفة خاصة بتقييم البيانات الرئيسة المتعلقة بمؤسسات الخدمات المالية الإسلامية والتي تشمل من بين متطلبات أخرى: هيكلة رأس المال، حسابات الاستثمار بما في ذلك الإفصاحات الخاصة المتعلقة بحسابات الاستثمار المطلقة والمقيدة، وإدارة المخاطر، مدى المشاركة في المخاطر والمخاطر التجارية المنقولة التي يتحملها المساهمون، بالإضافة إلى ممارسة دعم عوائد حسابات الاستثمار المشاركة في الأرباح وكذلك جوانب رئيسة من الضوابط العامة والضوابط الشرعية.

وبالنظر إلى الجهود التي تبذل حاليًا لكي تتوافق المعايير الوطنية للتقارير المالية مع المعايير الدولية للتقارير المالية، فإن التحدي الثاني يتعلق بالجدل الذي يثيره بعض النقاد من طرحهم بما أن المعايير الدولية للتقارير المالية قد اصبحت المرجعية الرئيسية للتقارير المالية فإنه وتبعًا لذلك يجب على مؤسسات الخدمات المالية الإسلامية التي تستخدم معايير هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية في إعداد تقاريرها المالية ان تعدها أيضًا وفقًا للمعايير الدولية للتقارير المالية، وسوف يكون هذا مكلفًا لهذه المؤسسات.

ويظهر هذا الانتقاد هدفين متعارضين، فمن بين الأهداف الواردة في النظام الأساسي لمؤسسة لجنة معايير المحاسبة الدولية «ان يتم، خدمة للصالح العام، تطوير مجموعة واحدة من معايير المحاسبة عالية الجودة وقابلة للفهم والتطبيق تتطلب معلومات ذات جودة عالية وشفافة وقابلة للمقارنة في القوائم المالية والتقارير المالية الأخرى لكي تساعد المشاركين في الأسواق المالية العالمية وغيرها من المستخدمين على اتخاذ القرارات الاقتصادية» (النظام الأساسي لمؤسسة لجنة معايير المحاسبة الدولية، الجزء ا، الفقرة ٢(ا)).

وعليه، وبناء على ما سبق، فإنه يمكن القول إنه من غير المتوقع أن يؤدي استخدام المعايير الدولية للتقارير المالية من قبل مؤسسات الخدمات المالية الإسلامية إلى تقديم معلومات في قوائمها المالية شفافة وقابلة للمقارنة. وبذلك ينتفي التعارض وتنقوض حجج النقاد المعارضين لاستخدام معايير هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية.

وفي دراسة لم تنشر أعدتها هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية خلال عملي بصفتي أمينًا عامًا للهيئة، تم عقد مقارنة بين معايير المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية والمعايير الدولية للتقارير المالية، وكان من نتائجها ان استخدام المعايير الصادرة عن هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية يتفق مع المعايير الدولية للتقارير المالية، غير أن معايير الهيئة تتطلب متطلبات إضافية في مجال الاعتراف والقياس والإفصاح لكي يتم تلبية خصوصيات عقود المعاملات المالية المتفقة مع أحكام الشريعة التي تحكم معاملات مؤسسات الخدمات المالية الإسلامية. ولا توجد إلا حالة أو حالتان، مثل الاعتراف بالدخل على مبيعات المرابحة، المذكورة آنفا، التي تكون المعالجة المطلوبة لها في معيار المحاسبة للمؤسسات المالية الإسلامية غير متوافقة بالكامل مع المعايير الدولية للتقارير المالية.

كما يجب عدم معاقبة معدي التقارير المالية لمؤسسات الخدمات المالية الإسلامية بسبب التزامهم بمعايير هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية نظرًا لأن مجلس معايير المحاسبة الدولية قد اختار عدم الأخذ بخصوصية عقود المعاملات المالية المتفقة مع أحكام الشريعة في المعايير الصادرة عنه، إلا أن المجلس قد اقر بضرورة الاستماع لوجهة نظر صناعة الخدمات المالية الإسلامية عبر اختياره الأمين العام الحالي لمجلس الخدمات المالية الإسلامية للحضور عندما يجتمع المجلس الاستشاري للمعايير ولإعلام مجلس معايير المحاسبة الدولية، من ضمن امور اخرى، بتأثيرات المعايير المقترحة على مستخدمي ومعدي القوائم المالية.

ووجهة نظري حول هذا الإشكال هي: أن على من يؤيد فكرة إعداد معايير المحاسبة والتقارير المالية التي من شأنها أن تقدم بيانات ملائمة وموثوقة في القوائم المالية لمؤسسات الخدمات المالية الإسلامية ان يدرك أن معدي ومستخدمي القوائم المالية لهذه المؤسسات سوف يتحملون تكلفة إضافية حتى يصل استخدام المعايير الصادرة عن هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية إلى حجم يغطي التكلفة، مع الاخذ بعين الاعتبار ان هذه التكلفة ستنعكس سلبًا على وضعيتهم التنافسية طوال هذه الفترة الانتقالية.

وعلينا أن نعلم أن هذه التكلفة ستكون في أدنى مستوياتها ما دامت هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية تلتزم بمبدأ التقريب بين المعايير الصادرة عنها والمعايير الدولية للتقارير المالية، شريطة أن تتفق مع أحكام الشريعة ومبادئها وبإيلاء أهمية خاص لخصوصيات صناعة الخدمات المالية الإسلامية.

وفي الختام، أود التأكيد على أن محاولة السعي لتقديم معلومات شفافة، ملائمة، موثوق بها، وذات معنى من شأنه أن يظهر بصورة عادلة الوضع المالي لمؤسسات الخدمات المالية الإسلامية، وفوق كل هذه الاعتبارات هو أمر شرعي مهم.

إن اي نهج ينتجه معدو القوائم المالية من شأنه ان يؤدي إلى حجب المعلومات أو الاحتيال أو التضليل في إعداد القوائم المالية هو أمر يؤدي إلى مخالفة المبادئ الشرعية والمتمثلة في العدل والإنصاف التي ترتكز عليها شريعتنا الغراء كما جاء في القرآن الكريم في عدة مواضع من بينها قوله تعالى:

﴿يا ايها الذين آمنوا كونوا قوامين بالقسط شهداء لله ولو على انفسكم أو الوالدين والاقربين إن يكن غنيًا أو فقيرًا فالله أولى بهما فلا تتبعوا الهوى ان تعدلوا وإن تلووا أو تعرضوا فإن الله كما بما تعلمون خبيرا﴾.

---

*ورقة عمل مقدمة في مؤتمر المحاسبة السعودي الدولي الثاني الذي نظمته الهيئة السعودية للمحاسبة القانونية

دعوة عامة

الهيئة السعودية للمحاسبين القانونيين

S O C P A

تدعوكم لحضور ملتقى بعنوان:

لجان المراجعة في الشركات المساهمة

وذلك يوم السبت ١٤٣٠/١١/٥هـ الموافق ٢٠٠٩/١٠/٢٤م
الساعة ٨:٠٠ مساءً
في قاعة إسماعيل أبو داود بالغرفة التجارية الصناعية بجدة .

المتحدثون:

الأستاذ الدكتور عوض سلامة الرحيلي
أستاذ المحاسبة والمراجعة بجامعة الملك عبدالعزيز

الدكتور إحسان صالح المعتاز
أستاذ المحاسبة والمراجعة المشارك بجامعة أم القرى

يدير الملتقى:

الأستاذ يوسف محمد المبارك
محاسب قانوني

يوجد مكان مخصص للسيدات

الرعاة الرئيسيون: تداول TADAWUL، STC الاتصالات السعودية
المستضيف
الراعي الإعلامي: الاقتصادية

ولمزيد من المعلومات يرجى الاتصال على:
هاتف: ٤٠٢٨٥٥٥ البريد الالكتروني: info@socpa.org.sa الموقع الالكتروني: www.socpa.org.sa

في زاوية (القاموس المهني)

نقدم تعريفات مبسطة لأكثر الكلمات والجمل المهنية استخدامًا بين المحاسبين

المحاسب القانوني:

العضو الأساسي بالهيئة السعودية للمحاسبين القانونيين والمتفرغ لمزاولة المهنة وفق أحكام نظام المحاسبين القانونيين في المملكة.

الاستهلاك:

ما يحمل على دخل الفترة المالية مقابل توزيع تكلفة الأصل القابلة للاستهلاك بطريقة منطقية ومنتظمة خلال العمر الإنتاجي للأصل. ومثال ذلك، شراء إحدى المنشآت في بداية السنة آلة تكلفتها مليون ريال. وقد تم تقدير عمرها الإنتاجي الذي ستخدم فيه بخمس سنوات علمًا بأن المنشأة ترى أنه لن يكون لتلك الآلة قيمة بيعية أو خردة في نهاية عمرها الإنتاجي.

لذا فيتم قسمة تكلفة الآلة على عمرها الإنتاجي ويتم تحميل كل سنة من السنوات الخمس بمصروف استهلاك مقداره ٢٠٠,٠٠٠ ريال.

الاستنفاد:

هو ما يحمل على دخل الفترة المالية مقابل توزيع تكلفة الأصل غير الملموس على الفترات التي يتم خلالها تحقيق المنافع المتوقعة منه.

ومثال ذلك، استنفاد الموارد الطبيعية (مثل الغابات، حقول النفط، مناجم الفحم).

تكاليف التأسيس:

النفقات المرتبطة بالانشطة التي تحدث مرة واحدة وتتعلق بافتتاح موقع عمل جديد، أو تقديم منتج، أو خدمة جديدة، أو بدء عمل في موقع جغرافي جديد، أو تقديم خدمة لشريحة جديدة من العملاء، أو بدء إجراءات جديدة في موقع قائم، أو البدء في عمليات جديدة.

وتتضمن النشاطات المرتبطة بتأسيس منشأة جديدة مثل نفقات الاكتتاب، أتعاب المحامين والإداريين والمستشارين والمحاسبين، والرسوم المختلفة المتعلقة بتسجيل الشركة، والدعاية والإعلان عن تأسيس الشركة، ونفقات شهادات الأسهم، ونفقات الحصول على التراخيص. ولا تشمل تكاليف التأسيس النفقات التي تتم معالجتها بمعايير محاسبية خاصة بها مثل الأصول الثابتة والمصروفات الإدارية والتسويقية.

الموازنة التقديرية:

خطة مستقبلية للعمليات التشغيلية للمنشأة يتم من خلالها إعداد بيانات كمية تقديرية لأداء المنشأة المتوقع خلال الفترة المستقبلية التي تغطيها الموازنة.

نحو مؤشرات مالية تجيب عن تساؤلات مستخدمي القوائم المالية

د. عبدالرحمن بن محمد الرزين
رئيس قسم المحاسبة، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية-الرياض
amrazen@imamu.edu.sa

من حيث المبدأ، تعد المحاسبة نظام معلومات لخدمة متخذي القرارات من مستثمرين وممولين وغيرهم. وتأسيسًا على هذا المبدأ فإنه من المفترض ألا يكون للمحاسبة دور في إحداث الأزمة المالية. ولكن ماذا عن فاعلية وكفاءة هذا النظام في توفير المعلومة المفيدة لمتخذي القرارات. يمكن اتهام المحاسبة بأنها لم تكن قادرة على توفير معلومات عن الأمراض التي كانت تنخر لعدة سنوات في اقتصاديات الدول. بل إنه يمكن اتهام المحاسبة بأنها كانت وسيلة قانونية لإخفاء الحقائق. بل وأشد من ذلك يمكن اتهام المحاسبة بأنها كانت وسيلة لإظهار خلاف الواقع لكثير من الشركات.

إلا أنه يلاحظ عدم تركيز المسؤولين عن وضع المعايير على المشاكل الحقيقية الكامنة في النظام الحالي، والقائم على أساس الاستحقاق، والذي بدوره يعطي قياس الدخل اهتمامًا أكبر من اهتمامه بإبراز الموقف المالي الحقيقي للمنشأة وقدرتها على الاستمرار. ولعل المتابع لأنشطة المسؤولين عن وضع المعايير وبخاصة مجلس معايير المحاسبة الأمريكي ومجلس معايير المحاسبة الدولي يلحظ إغفالهم لمثل هذه المشاكل، حيث تركز عملهم على إعادة النظر في مشاكل قياس القيمة العادلة وبخاصة تلك المتعلقة بقياس الأدوات المالية. من ذلك على سبيل المثال ما ورد في استجابة مجلس معايير المحاسبة الدولي لتوصيات مجموعة العشرين، حيث كانت عامة الخطوات المتخذة من قبل المجلس لمواجهة الأزمة المالية العالمية تتعلق بقياس القيمة العادلة للأدوات المالية، ومخصصات القروض للبنوك. وقد يكون سبب ذلك تركيز مجموعة العشرين على مشكلة إفلاس البنوك، والتي نتج عنها توصيات تهتم بمشاكل البنوك وليس بالشركات عامة. منها على سبيل المثال التوصيات الآتية:

١- تحسين معايير تقييم الأدوات المالية بناءً على سيولتها ومدة الاستثمار، مع التأكيد على أهمية القياس بالقيمة العادلة.

٢- تخفيض التعقيد في معايير المحاسبة عن الأدوات المالية.

٣- تقوية المحاسبة عن المخصصات لمقابلة خسائر القروض.

٤- تحسين معايير المحاسبة المتعلقة بالمخصصات، والتمويل خارج الميزانية، والتقييم المتعلق بعدم التأكد.

وقد كانت توصيات المجموعة الاستشارية التي أنشأها مجلس معايير المحاسبة الدولي تصب في نفس الاتجاه، أي التركيز على المحاسبة عن الأدوات المالية، وعن التمويل خارج الميزانية.

ويبدو أنه قد حان الوقت لإعادة النظر في كثير من المسلمات المحاسبية، سواء منها ما يتعلق بالقياس أو العرض. إن أشد المشاكل خطرًا على عملية التقرير المالي هي عدم قدرة القوائم المالية والمؤشرات المستخلصة منها على إعطاء صورة متكاملة عن الصحة العامة للشركة. إضافة إلى ذلك فإن عددًا من المعايير المحاسبية زادت من تعقيد التقارير المالية وصعوبة استيعاب محتوياتها من قبل عامة المستثمرين، بل إنها قد تكون كذلك بالنسبة للمختصين. ومع ذلك لم تقدم مجالس المعايير خطوات تذكر لتقليل عيوب النظام المحاسبي الحالي القائم على أساس الاستحقاق، والمتأثر بشكل مباشر بتقديرات إدارة الشركة التي يصعب الحكم على حياديتها، إن لم يكن الحكم على نزاهتها.

ومما يمكن أن يطرح لتقليل الآثار السلبية للنظام الحالي ولو في الأجل القصير إلى أن يتم إعادة بناء النظام المحاسبي الحالي بصورة تحقق تطلعات المستفيدين، هو إيجاد مؤشرات جديدة تساعد على الحكم على أداء الشركة وصحتها المالية في نفس الوقت من غير إحداث تكاليف إضافية على معدي القوائم المالية. وسوف أطرح في هذا المقال أحد المؤشرات المعروفة في أدبيات المحاسبة عن أموال المحافظ الاستثمارية للغير (trust) والتي تشمل الوصايا والأوقاف. ويسمى هذا المؤشر «الدخل المتاح للتوزيع». وعلى الرغم من عدم وجود مصدر رسمي لتحديد هذا المؤشر كما هو الحال مثلاً بالنسبة لربحية السهم، إلا أنه يمكن تعريفه من خلال التطبيقات الموجودة في قوائم تلك المحافظ. فقد ورد على سبيل المثال في التقرير السنوي لإحدى محافظ الأوقاف الكندية ما يلي:

Distributable income is not a defined term under Canadian generally accepted accounting principles. This amount is determined as net income for the period with amortization. which is a non-cash expense. added back. An estimate of normalized sustaining capital expenditures is then deducted. Management believes that distributable income is a useful supplemental measure of performance as it is used by other income funds. It indicates the amount of income the business has generated during that period to support cash distributions to unitholders. However. distributable income should not be construed as an alternative to using net earnings as a measure

of profitability or the statement of cash flows. Furthermore, the Fund's method of calculating distributable income may not be comparable to similarly titled amounts reported by other issuers

ويبين التعريف أعلاه أن الدخل المتاح للتوزيع مقارب في معناه للتدفقات النقدية من التشغيل، ولكنه مختلف عنه. أي أنه يعطي مؤشرًا معقولاً لمقدرة الدخل المحقق خلال الفترة على توفير توزيعات نقدية لحملة وحدات (أسهم) المحفظة، ولكنه لا يعني بأي حال النقد الذي سيتم توزيعه، حيث يخضع مقدار التوزيعات النقدية لقرار الجمعية العمومية.

وفيما يلي مثال آخر مأخوذ أيضًا من تقرير إحدى محافظ الأوقاف العقارية الكندية يربط بين كل من صافي الدخل والدخل المتاح للتوزيع والتدفقات النقدية من التشغيل.

Distributable income (in millions):

Net income (loss)	$ 6.4
Add (deduct):	
Non-controlling interest	(0.9)
Amortization of property and equipment	77.0
Income tax expense (recovery), net	(2.5)
Cash receipt on management contract, net	(0.4)
Accretion of convertible debenture issuance cost	1.3
Capital replacement reserve	(36.4)
Distributable income	$ 44.5

The following table reconciles cash flows from operating activities to distributable income. Management considers distributable cash to be equivalent to distributable income. The reconciliation consists primarily of the capital replacement reserve and items which do not involve cash flow.

Cash flow from operations	$ 91.8
Add (deduct):	
Changes in non-cash working capital	(2.8)
Amortization of deferred financing costs	(5.2)
Cash receipt on management contract, net	(0.4)
Other	(2.5)
Capital replacement reserve	(36.4)
Distributable income	$ 44.5
Distributions declared	$ 33.1

وفي اعتقادي أن فكرة هذا المؤشر قابلة للتطبيق على المنشآت الهادفة للربح (بعد تعديله) وسوف يساعد على تقليل الآثار السلبية لأساس الاستحقاق، والإرباك الذي يحدثه قياس ربحية السهم الحالية، فهذا المقياس يمكن أن يجمع بين إيجابيات ربحية السهم والتدفقات النقدية من التشغيل في حين يقلل من سلبيات مضامينهما، إذ إنه يأخذ في الاعتبار خاصية الاستمرارية من حيث عدم إضافة المبالغ تحت التحصيل أو استبعاد المصروفات المستحقة كما هو الحال بالنسبة للتدفقات النقدية.

والتعديل الذي أقترحه هو أن يتم استبعاد تقديرات الإدارة وبخاصة ما يتعلق منها بالمكاسب غير المحققة (مثل الدخل غير المحقق من الاستثمارات المعدة للاتجار)، أو ما يتعلق بالخسائر غير المحققة (مثل الخسائر غير المحققة من الاستثمارات المعدة للاتجار)، مع إضافة استنفاد الأصول غير الملموسة. أما استهلاك الأصول الثابتة فيجب أن يبقى أثره حيث يمكن أن ينظر له على أنه وسيلة غير مباشرة للمحافظة على رأس المال (بدلاً من النظرة الكلاسيكية له على أنه مجرد توزيع منظم لتكلفة الأصول على فترات استخدامها). ومن التعديلات الممكن إدخالها على هذا المؤشر طرح المبالغ الواجب سدادها للقروض المستحقة. وعليه فإنه يمكن تلخيص هذا المؤشر فيما يلي:

الدخل المتاح للتوزيع:

صافي الدخل	XXXX
يضاف (يطرح) خسائر (مكاسب) غير محققة	XX
يضاف استنفاد الأصول غير الملموسة	XX
يطرح القروض المستحقة خلال السنة القادمة	(XX)
الدخل المتاح للتوزيع	XXX

على أن يصحب الإفصاح عن هذا المؤشر تأكيد من الإدارة على أن هذا المؤشر يقدم للمساعدة على الحكم على مدى قدرة الشركة على توليد نقدية كافية للوفاء بالتزاماتها، ومدى إمكانية توفير توزيعات نقدية لمساهميها. وهذا المؤشر بتعديلاته المقترحة سيوفر إجابة في نفس الوقت على سؤالين مهمين لمستخدمي القوائم المالية، أحدهما عن الملاءة المالية للشركة، ومن ثم قدرتها على الاستمرار، والثاني عن أدائها ومن ثم قدرتها على توفير توزيعات نقدية ناتجة من التشغيل الحالي وليس من الأرباح المحتجزة.

ويمكن لبيان أثر الإفصاح عن هذا المؤشر تطبيقه على إحدى الشركات السعودية (الشركة الكيميائية السعودية) التي أعلنت عن ربحية سهم عالية، ومع ذلك لم تقم بتوزيع أرباح. كما سيتم في التطبيق مقارنة نتيجة هذا المؤشر بربحية السهم المنشورة في قوائم الشركة.

صافي الدخل	٢٠٠٥٣٤٠٠٠
يضاف (يطرح) خسائر (مكاسب) غير محققة	٦٣٨٢٠٠٠
يضاف استنفاد الأصول غير الملموسة	٠
يطرح القروض المستحقة خلال السنة القادمة	١١٩٠١٣٠٠٠
الدخل المتاح للتوزيع	٨٧٩٠٣٠٠٠
عدد أسهم الشركة	٦٣٢٤٠٠٠٠
الدخل المتاح للتوزيع للسهم الواحد	١,٣٩
ربحية السهم	٣,١٧

ويؤكد الكاتب أن ما ذكر في هذا المقال هو أفكار مبدئية تحتاج إلى نقد ونقاش، قد يؤدي في النهاية إلى أفكار أكثر موضوعية وقابلية للتطبيق، وتساعد في التخفيف من مشاكل القياس والعرض بصورته الحالية.

برنامج الدورات التدريبية المتخصصة

(للفترة من ذي القعدة ١٤٣٠هـ إلى محرم ١٤٣٢هـ - أكتوبر ٢٠٠٩م إلى ديسمبر ٢٠١٠م)

اسم الدورة	عدد نقاط التعليم المهني المستمر	عدد الأيام	الرياض	جدة	الدمام
تقويم أنظمة الرقابة الداخلية بمفهوم coso	63	ثلاثة أيام	12-1430/11/14هـ 2009/11/2-10/31م	19-1430/11/21هـ 2009/11/9-7م	26-1430/11/28هـ 2009/11/16-14م
Accounting for Financial Instruments (In English)	42	يومان	15-1430/11/16هـ 2009/11/4-3م	22-1430/11/23هـ 2009/11/11-10م	29-1430/12/1-11هـ 2009/11/18-17م
معيار العرض والإفصاح العام	63	ثلاثة أيام	25-1430/12/27هـ 2009/12/14-12م	2-1431/1/4هـ 2009/12/21-19م	9-1431/1/11هـ 2009/12/28-26م
أساليب التحليل المالي واتخاذ القرارات	42	يومان	28-1430/12/29هـ 2009/12/16-15م	5-1431/1/6هـ 2009/12/23-22م	12-1431/1/13هـ 2009/12/30-29م
المفاهيم الأساسية لإدارة التكاليف وأساليب خفضها وتقويم الأداء المالي والتشغيلي	105	خمسة أيام	23-1431/1/27هـ 2010/1/13-9م	1-1431/2/5هـ 2010/1/20-16م	8-1431/2/12هـ 2010/1/27-23م
الهبوط في قيمة الأصول غير المتداولة	42	يومان	15-1431/2/16هـ 2010/1/31-30م	22-1431/2/23هـ 2010/2/7-6م	29-1431/2/30هـ 2010/2/14-13م
حساب ربحية السهم	42	يومان	17-1431/2/18هـ 2010/2/2-1م	24-1431/2/25هـ 2010/2/9-8م	1-1431/3/2هـ 2010/2/16-15م
كيفية إعداد أوراق عمل المراجعة	63	ثلاثة أيام	13-1431/3/15هـ 2010/3/1-2/27م	20-1431/3/22هـ 2010/3/8-6م	27-1431/3/29هـ 2010/3/15-13م

اسم الدورة	عدد نقاط التعليم المهني المستمر	عدد الايام	الريـاض	جـدة	الدمـام
معيار التقارير الخاصة	42	يومان	16-1431/3/17هـ 2-2010/3/3م	23-1431/3/24هـ 9-2010/3/10م	30-1431/4/1هـ 16-2010/3/17م
أساليب إعداد الموازنات التقديرية واستخداماتها في التخطيط والرقابة وتقويم الأداء	105	خمسة أيام	11-1431/4/15هـ 27-2010/3/31م	18-1431/4/22هـ 3-2010/4/7م	25-1431/4/29هـ 10-2010/4/14م
مخاطر المراجعة والأهمية النسبية	42	يومان	10-1431/5/11هـ 24-2010/4/25م	17-1431/5/18هـ 1-2010/5/2م	24-1431/5/25هـ 8-2010/5/9م
مراجعة النظم الآلية	42	يومان	12-1431/5/13هـ 26-2010/4/27م	19-1431/5/20هـ 3-2010/5/4م	26-1431/5/27هـ 10-1431/5/11م
إعداد الإقرارات الزكوية والضريبية	105	خمسة أيام	8-1431/6/12هـ 22-2010/5/26م	15-1431/6/19هـ 29-2010/6/2-5م	22-1431/6/26هـ 5-2010/6/9م
مقياس الأداء المتوازن (Balanced scorecard)	42	يومان	16-1431/10/17هـ 25-2010/9/26م	23-1431/10/24هـ 2-2010/10/3م	1 2-1431/11/هـ 9-2010/10/10م
حوكمة الشركات	42	يومان	18-1431/10/19هـ 27-2010/9/28م	25-1431/10/26هـ 4-2010/10/5م	3-1431/11/4هـ 11-2010/10/12م
مهارات تقديم الاستشارات المالية	42	يومان	8-1431/11/9هـ 16-2010/10/17م	15-1431/11/16هـ 23-2010/10/24م	22-1431/11/23هـ 30-2010/10/31م
أدوات التمويل الإسلامي	42	يومان	10-1431/11/11هـ 18-2010/10/19م	17-1431/11/18هـ 25-2010/10/26م	24-1431/11/25هـ 1-2010/11/2م
مقارنة معايير المحاسبة السعودية بالمعايير الدولية	42	يومان	5-1432/1/6هـ 11-2010/12/12 م	12-1432/1/13هـ 18-2010/12/19م	19-1432/1/20هـ 25-2010/12/26م

دور المراجعة الداخلية في تفعيل مراجعة إدارة مخاطر الأعمال

د. أحمد زكريا زكي عصيمي
أستاذ مساعد بقسم المحاسبة - كلية إدارة الأعمال
جامعة الملك سعود

تتصف بيئة الأعمال في الوقت الحالي بالتغير السريع والمستمر والمتلاحق في كافة المجالات وأهمها مجالات الأعمال، وهو ما فرض العديد من التحديات والمخاطر على منشآت الأعمال لكي تستمر وتنمو. لذلك فإن نجاح منشآت الأعمال في المستقبل واستمرار نموها يتوقف على مدى قدرتها على قبول وإدارة التحديات والمخاطر في السوق المحلي والعالمي.

ونتيجة لذلك وجدت العديد من المنشآت نفسها تواجه وبشدة العديد من المخاطر المعقدة على نحو متزايد مثل فقد الثقة في المنتجات، وتوقف عمليات التشغيل، وحدوث حرائق، والذي قد يصل إلى انهيار الشركة ككل كانهيار شركة Enron، وشركة World Telecom، حيث يرى Dye (2003) أن من أسباب انهيار شركة Enron يرجع إلى عدم فهم مجلس الإدارة للمخاطر المتأصلة في أنشطة الشركة، كما يرى العبادي (٢٠٠٧) أن انهيار شركة World Telecom يرجع إلى ضعف النظام الرقابي والفساد المالي والإداري والمحاسبي والذي لم يظهره تقارير المراجعة، وأصبح التحدي الرئيسي لهذه المنشآت هو تحسين قدرتها على إدارة المخاطر. ولهذا الأمر انعكاسات واضحة على مهنة المحاسبة والمراجعة خاصة المراجعة الداخلية، والتي تنبع من إمكانية قيام المراجع الداخلي بدور فعال في مراجعة إدارة هذه المخاطر، عن طريق تقييم الأساليب والإجراءات التي قررتها الإدارة للسيطرة والتحكم في هذه المخاطر.

إن المخاطر التي تواجهها المنشآت والتي يطلق عليها مصطلح مخاطر الأعمال في حاجة إلى إدارة واعية قادرة على مواجهتها حتى لا تؤثر تأثيرًا سلبيًا على قدرة المنشأة على تحقيق أهدافها بكفاءة وفعالية، وعلى بقائها واستمرارها في مزاولة النشاط ونموها مستقبلاً. ويتطلب هذا الأمر بدوره مراجعًا مؤهلاً وقادرًا على تقييم أداء الإدارة لمواجهة هذه المخاطر، وتقديم النصح والمشورة لها لتحسين إدارتها لتلك المخاطر.

فنتيجة للتطور في مفهوم المراجعة الداخلية ومعايير الأداء المهني الخاصة بها، فقد توسعت الخدمات التي تقدمها المراجعة الداخلية، فلم تعد خدمات المراجعة الداخلية محصورة بخدمات الضمان التقليدية، بل امتدت خدماتها لتشمل الخدمات الاستشارية في مجالات متعددة ترتبط في جزء كبير منها بإدارة المخاطر المختلفة التي تحيط بالمنشأة من كل جانب.

ولقد أصبحت مراجعة إدارة مخاطر الأعمال Auditing Business Risk Management مطلباً أساسياً ومقومًا جوهريًا من متطلبات ومقومات بقاء أي منشأة واستمرار نموها، وتعتبر المراجعة الداخلية محورًا ودعامة أساسية من محاور ودعائم هذا النوع من المراجعة. فالمتغيرات السريعة المتلاحقة تعطي المراجع الداخلي فرصة ليرتاد العديد من المجالات الجديدة التي تسفر عنها هذه المتغيرات، فإذا تردد وتقوقع المراجع الداخلي وظل يقدم نفس عمله دون تطور واستجابة لهذه المتغيرات فقد تقل أهميته في المجتمع (Rittenberg، 2001).

إن المستقبل بما قد يحمله من متغيرات

وتحديات ومخاطر متعددة، يحتم على المراجعين سواء الداخليين أو الخارجيين ضرورة إحداث تطوير في مهنة المراجعة، لمواكبة المتغيرات والصمود أمام التحديات والمخاطر، وتقديم ما قد يطلب منهم من خدمات ومهام جديدة.

ومن الجدير بالذكر أنه إذا كان تطوير وتوسيع مجال عمل المراجعة قد امتد إلى المراجعة الخارجية، فإنه قد امتد أيضا وبشكل أكثر تأثيرًا إلى المراجعة الداخلية، ويؤكد ذلك ما ذكره أحد الباحثين من أن المراجعة الداخلية تطورت واتسع نطاقها بما قد يزيد عن نطاق عمل المراجعة الخارجية بمقدار مرتين تقريبا (Rittenberg، 2001).

إن مجال المراجعة الداخلية دائم التغيير، وليس أدل على ذلك من أن تعريف المراجعة الداخلية الصادر عن مجمع المراجعين الداخليين بالولايات المتحدة الأمريكية The Institute of Internal Auditors (IIA) الصادر في عام ١٩٤٧م قد تم تعديله وتغيير مضمونه أكثر من مرة، ليبرز أحدث الاتجاهات الحديثة في المراجعة الداخلية. فتعريف عام ١٩٩٩م يرى أن المراجعة الداخلية هي «نشاط استشاري محايد وتأكيد موضوعي، لزيادة القيمة وتحسين عمليات المنشأة، فهي تساعد المنشأة في تحقيق أهدافها من خلال طريقة منهجية منظمة لتقييم وتحسين فعالية عمليات إدارة المخاطر والرقابة والحوكمة» (IIA، 1999).

إن تعريف عام ١٩٩٩م، قد غير كثيرًا من طبيعة المراجعة الداخلية، حيث أضاف إليها بعض المهام الجديدة، أو على الأقل أقر وقنّن بعض المهام التي كانت تقدمها المراجعة الداخلية، وهي: أن المراجعة الداخلية هي نشاط استشاري وتأكيد موضوعي، تساعد في إدارة المخاطر والحوكمة. أي أن التعريف وسّع من مجال عمل المراجعة الداخلية للاعتراف بالدور الرئيسي والجديد لها والمتمثل في التدعيم والمساعدة في إدارة مخاطر الأعمال Business Risk Management وحوكمة الشركات Corporate Governance.

يلاحظ من التعريف السابق للمراجعة الداخلية أنه وسّع من نطاق عمل المراجعة الداخلية، ورتب على المراجعين الداخليين مهام ومسئوليات جديدة. ومن أهم هذه المهام هو دور المراجعة الداخلية في تقييم وتحسين ومن ثم مساعدة الإدارة على مواجهة ما قد تتعرض له من مخاطر أعمال.

ومن هنا، فإن المراجعة الداخلية أصبحت تقدم بجانب خدمات التأكيد Assurance Services المرتبطة بمجالات المراجعة التقليدية التي تتعلق بمراجعة الالتزام Compliance Auditing، والمراجعة المالية Financial Auditing، والمراجعة التشغيلية Operational Auditing خدمات أخرى جديدة مرتبطة بمجالات جديدة من التأكيد تتعلق بقضايا إدارة المخاطر والرقابة (Brody and Low، ٢٠٠٠).

فقد نصت قواعد حوكمة الشركات Corporate Governance Rules الصادرة عن سوق نيويورك للأوراق المالية NYSE عام ٢٠٠٣ م على أنه: «يجب على كل منشأة مسجلة في السوق أن يكون لديها وظيفة المراجعة الداخلية، لتزويد الإدارة ولجنة المراجعة بالتقييمات المستمرة لعملية إدارة المخاطر، ونظام الرقابة الداخلية، والمنشأة قد تختار القيام بهذه الوظيفة لخدمة الطرف الثالث، وذلك بخلاف ما يقدمه مراجع الحسابات الخارجي» (New York Stock Exchange، NYSE، 2003).

كما حدد معهد المراجعين الداخليين الأنشطة والمسئوليات التي تقع على عاتق إدارة المراجعة الداخلية بشأن إدارة المخاطر فيما يلي (IIA، 2003):

•بالنسبة لأنشطة التأكيد فإنها تشمل ما يلي:

– توفير خدمات التأكيد عن عمليات إدارة المخاطر بالمنشأة.

– تقديم تأكيد عن مدى سلامة تقدير المخاطر القائمة.

– تقييم عمليات إدارة المخاطر.

– تقييم التقرير عن المخاطر الرئيسية.

• بالنسبة لمهام الحماية التي يمكن أن يقدمها المراجع الداخلي في مجال إدارة المخاطر فتشمل ما يلي:

– المساهمة في تعريف وتقويم المخاطر القائمة والمحيطة بالمنشأة.

– مساعدة المستويات الإدارية المختلفة وتدريبها على كيفية مواجهة المخاطر.

– التنسيق بين أنشطة إدارة المخاطر.

– تدعيم عملية التقرير عن الأخطار القائمة والمحيطة بالمنشأة.

– تدعيم عملية تطوير نظام إدارة المخاطر بالمنشأة.

– المساهمة في تطوير استراتيجية إدارة المخاطر.

كما حدد المعهد الأنشطة التي يجب ألا تتطرق لها إدارة المراجعة الداخلية في مجال إدارة مخاطر فيما يلي (IIA، 2003):

– القيام بعملية إرساء نظام إدارة المخاطر بالمنشأة.

– تنفيذ عمليات إدارة المخاطر.

– اتخاذ القرارات في مجال إدارة المخاطر ومواجهتها.

– تنفيذ أنشطة مواجهة المخاطر نيابة عن إدارة المنشأة.

– تحمل مسئولية إدارة المخاطر.

في ضوء ما سبق يمكن تحديد نطاق عمل المراجعة الداخلية ومتطلبات الوفاء بهذا العمل، كما يلي:

أ- نطاق عمل المراجعة الداخلية يشمل ما يلي:

– المراجعة الداخلية التقليدية المرتبطة بمراجعة الالتزام، المراجعة المالية، المراجعة التشغيلية.

– مجالات جديدة مرتبطة بمراجعة وفحص وتقييم وتحسين إدارة المخاطر والتقرير عنها، وتقديم الخدمات الاستشارية، وتحسين عمليات الحوكمة.

ب– متطلبات الوفاء بدور المراجعة الداخلية تشمل ما يلي:

– ضرورة توفر مجموعة من المهارات والمسؤوليات في رئيس وأعضاء فريق المراجعة الداخلية مثل: تنمية مهارات التفكير الابتكاري والتحليلي، والإلمام بالمفاهيم المستحدثة في مجال الرقابة، والإلمام بأحدث الطرق في إدارة وتقييم المخاطر، والإلمام بالأدوات التكنولوجية وكيفية استخدامها في مجال المراجعة (انظر على سبيل المثال: Roth، 2003).

– ضرورة توافر مجموعة من الصفات الشخصية في رئيس وفريق المراجعة الداخلية بالإضافة إلى التأهيل الفني والمهني مثل: النزاهة والعدالة، والاهتمام الكامل بمصالح المنظمة، والاتجاه الانتقادي، والمثابرة، والقدرة على الحكم وإبداء الرأي السليم (انظر على سبيل المثال: Ramamorti، (2003).

– توافر موقع تنظيمي مناسب يحقق للمراجع الداخلي الاستقلال المطلوب لأداء دوره المنوط به، وذلك بحيث تتبع إدارة المراجعة الداخلية رئيس مجلس الإدارة أو العضو المنتدب، وأن تكون على صلة وثيقة بلجنة المراجعة.

– تحديد نطاق وظيفة المراجعة الداخلية وسلطاتها ومسؤولياتها من جانب الإدارة العليا تحت إشراف لجنة المراجعة بحيث يشمل نطاق عملها: مراجعة الالتزام بالقوانين واللوائح، والتحقق من صحة الإجراءات المنظمة للعمل، التحقق من تنفيذ الخطط، والقيام بالمراجعة المالية لكافة العمليات المالية للمنشأة بما يحقق قوائم وتقارير مالية دقيقة خالية من الغش والتحريفات الجوهرية، والمراجعة التشغيلية بما يحقق الكفاءة في استخدام الموارد المتاحة للمنظمة، وبما يحقق الفعالية في تحقيق الأهداف الاستراتيجية للمنظمة، وتقييم وتحسين إدارة المخاطر والتقرير عنها لكل من الإدارة العليا ولجنة المراجعة، وتقديم الاستشارات للمستويات الإدارية المختلفة، والعمل على تحسين عمليات الحوكمة، والتعاون مع المحاسب القانوني للشركة في أداء مهامه على أكمل وجه.

– الالتزام بمعايير المراجعة الداخلية ذات العلاقة في ممارسة أنشطة المراجعة الداخلية المختلفة.

– ضرورة توافر الإمكانيات المادية والبشرية المناسبة واللازمة لتنفيذ مسؤولياتها.

– تخطيط عمليات المراجعة والفحص والتقييم التي تنفذها إدارة المراجعة الداخلية.

– توثيق كافة عمليات المراجعة الداخلية في صورة تقارير رسمية توضح فيها نطاق العمليات والنتائج التي توصلت إليها، والتوصيات اللازمة لعلاج أي مشكلة ظهرت خلال عملية المراجعة، وكذا التوصيات الوقائية المناسبة لكل حالة.

وهذا يتطلب الأخذ في الحسبان مجموعة من العوامل، أهمها ما يلي:

١– ضرورة تطوير التعليم المحاسبي بالجامعات سواء على مستوى مرحلة البكالوريوس أو مرحلة الدراسات العليا بغرض إعداد محاسبين ومراجعين مؤهلين تأهيلًا كافيًا ومناسبًا لمراجعة إدارة المخاطر. مع ضرورة أن يمتد التأهيل العلمي للمحاسبين والمراجعين –بجانب علم المحاسبة– إلى علوم أخرى كعلوم الحاسب الآلي والإحصاء وبحوث العمليات والإدارة والقانون وبعض اللغات الأجنبية (خاصة اللغة الإنجليزية). مع إتاحة الفرصة للطلاب على التدريب العملي خلال الإجازات الصيفية للربط بين الواقع العملي والجانب النظري، بالإضافة إلى ضرورة تحديث المقررات الدراسية بشكل يتمشى مع المستحدثات في بيئة الأعمال كلما تطلب الأمر ذلك.

٢– ضرورة استحداث مقررات جديدة في مجال التعليم المحاسبي تتمشى مع التطورات المتلاحقة في بيئة الأعمال الحديثة والتي منها إدارة مخاطر الأعمال، والتي تكسب الطلاب مهارات في مجالات متعددة منها: مهارات الاتصال الفعال، ومهارات في حل المشاكل العملية، ومهارات التحليل والإبداع والنظرة الانتقادية للأمور، ومهارات الوعي البيئي.

٣– ضرورة الاهتمام بالتأهيل العملي المناسب للمحاسبين والمراجعين من خلال التدريب والتأهيل الكافي والمستمر وتنمية المهارات، وذلك من خلال عقد الدورات التدريبية المتخصصة، وحضور المؤتمرات المحلية والدولية في مجال المحاسبة والمراجعة والمجالات المرتبطة لاكتساب الخبرات الجديدة في مجال عملهم، وخاصة في مجال مراجعة إدارة مخاطر الأعمال.

٤– تفعيل دور المنظمات المهنية والهيئات المهتمة بالمهنة بشكل أكبر، وتوحيد جهودها بهدف تطوير مهنة المحاسبة والمراجعة، وذلك لمواجهة متطلبات المرحلة القادمة.

٥– حيث إن عمل المراجع الداخلي لا يقتصر على المراجعة المالية فقط، بل يتعداها إلى المراجعة والفحص لجميع أعمال الأقسام الأخرى بالمنشأة تقريبًا، لذا يتطلب إلى جانب ضرورة معرفته بالأمور المالية معرفته بأمور أخرى مثل كيفية فحص الأصول وتقدير حالتها، وكيفية تقييم مختلف النظم التي تتبع في الشركة. لذلك يجب أن تتوافر لدى المراجع الداخلي معرفة بالنواحي الإدارية والتنظيمية والفنية بالشركة إلى جانب

معرفته بالنواحي المحاسبية. وقد يكون من الصعب أن تتوافر هذه المعرفة المتخصصة للمراجع الداخلي، ولكن يمكن توفيرها باتباع إحدى الوسائل التالية:

أ- تنظيم دورات متخصصة في النواحي الفنية للمراجعين الداخليين.

ب- تطلب المعرفة الفنية من المتخصصين سواء من داخل الشركة أو من جهات خارجية. وإن كان الاستعانة بمتخصصين من داخل الشركة سوف يقلل التكلفة، إلا أن الاستعانة بهم قد يخل باستقلال قسم المراجعة الداخلية، حيث إن الاستعانة ببعض العاملين الذين يقومون بأعمال تنفيذية لمراجعة نواح فنية في إداراتهم سواء قاموا بتنفيذها بأنفسهم أو قام بتنفيذها زملاؤهم يخل بمبدأ الاستقلال المهني، لأن هؤلاء الفنيين يتبعون تنظيميا إداراتهم بشكل مباشر وليس مجلس إدارة الشركة كما هو مفترض لتحقيق الاستقلال المطلوب. أما الاستعانة بمتخصصين من جهات خارجية يتناسب مع مبدأ الاستقلال المهني إلا أنه سوف يزيد من التكلفة.

ج- تزويد قسم المراجعة الداخلية بمجموعة من الفنيين المتخصصين إلى جانب مجموعة المحاسبين، وإن كان هذا الاتجاه سوف يحافظ على استقلال قسم المراجعة الداخلية، إلا أنه قد يكون له تكاليف مرتفعة نتيجة لزيادة حجم العمالة في قسم المراجعة الداخلية بالمتخصصين الجدد.

٦- إن تحديد المستوى التنظيمي للمراجع الداخلي يتوقف على قيمة الخدمات التي سوف تحصل عليها الإدارة العليا، لذلك يجب على المراجع الداخلي أن يكون مسئولاً عن قراراته. ولذا يجب أن يكون قسم المراجعة الداخلية في نفس المستوى الإداري للإدارات التنفيذية الأخرى حتى يستطيع أداء أعمال الفحص والتقويم لأعمالهم دون خوف أو حرج، ولكي يتحقق ذلك يجب أن يكون قسم المراجعة الداخلية تابعًا لأعلى مستوى إداري داخل الشركة، وأن تقدم تقارير المراجعة الداخلية إلى هذا المستوى.

٧- إن عامل الموضوعية هو من أهم عوامل نجاح المراجعة الداخلية، وحتى يكون المراجع الداخلي موضوعيًا يجب إشراكه في وضع نظام العمل داخل الشركة، لأنه يخضع لتقييمه فيما بعد. ولكي يمكن لقسم المراجعة الداخلية أن يؤدي الأعمال المنوطة به، يجب عليه أن يبتعد تمامًا عن القيام بأي أعمال تنفيذية، لذلك يجب ألا يسند إلى قسم المراجعة الداخلية أي أعمال تدخل في نطاق اختصاصات الإدارات الأخرى، حتى لا يجد المراجع الداخلي نفسه أمام موقف يقوم فيه بتقييم أعمال قام بها.

٨- الالتزام بمعايير الأداء المهني للمراجعة الداخلية وبقواعد وآداب السلوك الأخلاقي للعاملين بأقسام المراجعة الداخلية، مع ضرورة توافر خطة شاملة موثقة ومعلنة ومعتمدة توضح نطاق عمل المراجعة الداخلية وحدود مسؤولياتها، أيضا ضرورة توافر نظام شامل ومتوازن لقياس وتقييم أداء المراجعة الداخلية يمكن من خلاله تحديد القيمة المضافة للشركة من ممارسة أنشطة المراجعة الداخلية.

إن تطوير مهنة المحاسبة والمراجعة من جميع جوانبها يعتبر أمرًا ضروريًا، وذلك لكي تحتل مكانة مناسبة تمكنها من تحقيق مزايا تنافسية معينة تمكنها من البقاء والاستمرار، ومواجهة تحديات الفترة المقبلة.

المراجع:

١- د. العبادي، مصطفى راشد (٢٠٠٧) «دور المراجع الداخلي في إضافة القيمة وتفعيل تطبيق حوكمة الشركات: دراسة تطبيقية شركات مساهمة مصرية وسعودية»، مجلة الدراسات والبحوث التجارية، (كلية التجارة، جامعة بنها)، العدد الأول.

٢- Dye, R. W., (2003) «Keeping Score», CMA Management, Vol. 76, No. 9, PP. 18 – 24.

٣- New York Stock Exchange (NYSE), (2003), Final NYSE Corporate Governance Rules, New York, NYSE.

٤- Ramamorti, S., (2003), Internal Auditing: History, Evaluation and Prospects, http://www.theiia.org.

٥- Rittenberg, L.A., (2001) "Guide for the Future", The Internal Auditor, Vol. 58, June.

٦- Roth, J., (2003), How Do Internal Auditors Add Value? The Internal -Auditors, Fib., Vol. 60, ISS.1, pp. 33 -37.

٧- The Institute of Internal Auditors (IIA) (1999) "Internal Auditing Definition», (Altamonte Springs, Florida, USA: IIA(June.

٨- International Standards ,(2003) for the Professional Practice of Internal Auditing, IIA, Altamonte, spring, Florida, http// www.theiia.org

الهوامش

(١) كانت شركة Enron ثالث أكبر شركة على مستوى العالم في مجال الطاقة، حيث كانت أعمالها تغطي حوالي ٤٠ دولة، وقد بلغت خسائرها حوالي ٦٠ مليار دولار، وانخفضت أسهمها من ٨٦ دولارًا إلى ٤٥ سنتًا، وذلك في عام ٢٠٠١م.

(٢) كانت شركة World Telecom تعتبر ثاني أكبر شركة على مسنوى العالم فى مجال الاتصالات وتغطي أعمالها حوالى ٦٥ دولة، وقد بلغت خسائرها حوالي ٥٠ مليار دولار، وانخفضت القيمة السوقية للسهم من ٦٠ دولارًا إلى ٩ سنتات، وذلك فى عام ٢٠٠٢.

خطوات عملية لزيادة ربحية مكاتب المحاسبة

تعمل مكاتب المحاسبة على زيادة فعاليتها وذلك لمواجهة التباطؤ والهبوط الاقتصادي، من خلال وضع أهداف جديدة أو ضغط ميزانيتها أو إجراء تغييرات بموظفيها.

وعند ذلك تتوفر لها الفرصة لإعادة تقويم سير أعمالها، وتعزيز أساليب التقنية المستخدمة وبالتالي تحسين إنتاجيتها. من الممكن لهذه المكاتب أن تستخدم النقاط التالية لتخفيض مصروفاتها وزيادة أرباحها:

• تحديد نطاق مشروع التحسين الذي ترغب في تنفيذه، هل ترغب في مراجعة كافة الوظائف والعمليات داخل المكتب أو تود التركيز على وظيفة معينة؟ مثلًا مجال العمل الذي يخرج منه موظف رئيسي، يمكن أن يوفر فرصة ممتازة لتحسين الإجراءات و/أو استخدام التقنية لتحسين العمليات. فمن خلال استخدام برنامج (Software) جديد يمكن زيادة الإنتاجية.

• اختيار شخص لقيادة المشروع: إن ذلك يعتمد على حجم المكتب، فهذا الشخص يمكن أن يكون صاحب المكتب أو شخصًا آخر له صلاحية اتخاذ القرار واعتماد الميزانية. بعد ذلك يتم اختيار أعضاء الفريق من كافة مستويات العمل. ويشمل ذلك المالكين، والمدراء والموظفين إلى جانب متخصصين في الإدارة وتقنية المعلومات لهم معرفة بمتطلبات أجهزة الحاسب ومدى توفر البرامج. ويستطيع أخصائي تقنية المعلومات تحديد الفرص الملائمة لتخفيض التكاليف من خلال الاستخدام الأمثل للتقنية.

• الحصول على الدعم: إن الاتصالات الجيدة تكون ضرورية للحصول على التأييد والدعم من كافة الأطراف التي تتأثر بعملية التغيير. كيف تتواصل مع الأشخاص لإقناعهم بتقبل الأسباب التي تدعو للتغيير (مثلا: لزيادة الكفاءة، الإنتاجية والربحية) وكيف يؤثر المشروع على الموظفين (مثلًا يوفر لهم خيارات الدخول على النظام من أماكن بعيدة أو يؤدي تحسين مهاراتهم التقنية). ما هو الأسلوب الذي تتبعه لإقناعهم بضمان وظائفهم؟

• تطوير هدف تحسين العمليات: هل الهدف هو تخفيض الأخطاء وإعادة القيام بالعمل؟ تحسين الخدمات المقدمة للعملاء؟ حدد الهدف بوضوح.

• افحص عملية سير العمل الحالية للعمليات التي تود إصلاحها. استخدم المعلومات التي تحصل عليها من كافة الموظفين المشاركين في العمليات المعنية (حتى لا نغفل أي خطوة دون قصد). يجب توثيق كافة الخطوات من البداية حتى النهاية. ضع ملاحظات على كافة استثناءات القواعد العامة.

فحص عملية سير العمل الحالية للعمليات التي تود إصلاحها

الاتصالات الجيدة تكون ضرورية للحصول على التأييد والدعم من كافة الأطراف

• حدد على نحو مفصل الكيفية التي تجري بها حاليًا كل خطوة من الخطوات: ما هي المعدات والبرامج المستخدمة حاليًا؟ من هو الشخص الذي يقوم بالعمل؟ كيف يتم تمرير العمل للخطوة التالية؟

• حدد أهمية كل خطوة من الخطوات: بمجرد تحديد تفاصيل كل خطوة، يتم تحديد إن كانت تلك الخطة ضرورية أو هل يمكن أداؤها بطريقة أخرى؟

• تطوير خيارات لمسار جديد للعمل: بمجرد أن يتم التعرف على العمليات الحالية وجوانب المشاكل بها، يتم تطوير وتقويم خيارات لمسار العمل. وبعد ذلك يتم تقييم كل خيار مقابل هدف تحسين العمليات الذي تم تحديده. كيف تؤثر العمليات المقترحة وتوصيات التقنية في الإجراءات ذات العلاقة؟ ما هي التكاليف المقدرة لذلك؟ ما هي الوفورات التي يتم تحقيقها؟ ما هو المقدار المتوقع استرجاعه من استثمار التقنية. اختر الخيار الذي يحقق أهدافك على أفضل وجه.

• توثيق العمليات والإجراءات الجديدة: إن العديد من الأشخاص يتعلمون من خلال الأدوات المرئية. لذلك من الضروري تضمين مخططات بيانية و/أو رسومات توضيحية، والتي سيتم استخدامها في التدريب.

• توفير التدريب: يتم تحديد مسئوليات كل شخص والأشخاص المشاركين في العمل وتحديد المهارات والخبرات المطلوبة لتحقيق أهداف المشروع. ويتم تقويم قدرات الموظفين للتعرف على مدى قدرتهم على تنفيذ مسار العمل الجديد واستخدام التقنية الجديدة، وتقديم التدريب حيثما يكون لازمًا.

• التنفيذ: توضيح توقعاتك وإبلاغها للمسئولين فيما يتعلق بنجاح التنفيذ. متى يبدأ تنفيذ العمليات الجديدة ومتى يكتمل؟ كيف يتم قياس معدل نجاحه؟ متى يتم تقويم العمليات الجديدة ومعدل تكرار ذلك؟ من هو الشخص الذي يكون مسئولًا عن مراقبتها؟

نقل بتصرف من مجلة المحاسبة الأمريكية الصادرة في يونيو ٢٠٠٩م.

اختيار شخص لقيادة المشروع يعتمد على حجم المكتب

تحديد مسئوليات كل شخص في العمل والمهارات والخبرات لتحقيق أهداف المشروع

مؤتمرات وفعاليات مهنية

الفعالية	تاريخ الانعقاد	مكان الانعقاد
المؤتمر المعاصر للمراجعة الداخلية	١٩- ٢١ أكتوبر ٢٠٠٩م	الدوحة- قطر
International Management Accounting Conference	١٩- ٢١ أكتوبر ٢٠٠٩م	كوالالمبور – ماليزيا
ملتقى هيئة المحاسبة والمراجعة لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية حول مهنة المحاسبة والمراجعة والأزمات الاقتصادية العالمية	١١- ١٢ نوفمبر٢٠٠٩م	أبوظبي- الإمارات العربية المتحدة
AICPA National Business Valuation Conference	١٥- ١٧ نوفمبر٢٠٠٩م	سان فرانسيسكو- الولايات المتحدة الأمريكية
Asian Academic Accounting Association Conference	١٥- ١٨ نوفمبر٢٠٠٩م	إسطنبول- تركيا
International Conference on Finance. Business and Accounting	١٧- ١٩ نوفمبر٢٠٠٩م	كوالالمبور – ماليزيا
AICPA National Conference on Current SEC and PCAOB Developments	٧- ٩ ديسمبر ٢٠٠٩م	واشنطن- الولايات المتحدة الأمريكية
المؤتمر السنوي للعمل المصرفي والمالي الإسلامي لهيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية والبنك الدولي	١٤- ١٥ ديسمبر ٢٠٠٩م	المنامة- البحرين

منارة مستقبلك المهني

التدريب والتقنية

.. مجلة شهرية تصدر عن المؤسسة العامة للتدريب التقني والمهني بالمملكة العربية السعودية وتعني بقضايا التدريب والتطوير والتعليم الفني والتقني كما أنها تهدف إلى نشر وترسيخ الوعي المهني بين القراء والتعريف بأساليب وتقنيات التدريب الحديثة وبرامج تنمية وتطوير الموارد البشرية.

مركز اليوم للتدريب والتطوير

M.O.A Outdoor Media
Member of Messan Group

بنتل ماكسيفلو للسبورة البيضاء
MAXIFLO White Board Marker
Pentel

تصدر عن
المؤسسة العامة للتدريب التقني والمهني
Technical and Vocational Training Corporation

الناشر رواء للإعلام المتخصص
.. رواد حلول النشر المتكامل

سارع بالاشتراك للاستفادة من العروض العديدة
الهاتف المجاني: 800 6 14 14 14
الرياض - هاتف ٤١٩٧٣٣٣ للاشتراك تحويلة ٢٥٩ - ٢٤٠
للإعلان تحويلة ٢٤٥ - ٢٤٦ فاكس ٤١٩٧٦٩٦
جوال ٠٥٥٨١١٨٨٢٢

إعداد/ الأستاذ عبد الكريم جمعة

الهيئة السعودية للمحاسبين القانونيين تشارك في وضع التوصيات المقدمة لاجتماع مجموعة العشرين

شاركت الهيئة السعودية للمحاسبين القانونيين، ممثلة بأمينها العام في مؤتمر المحاسبة المنعقد بتاريخ ٢٣ – ٢٤ يوليو ٢٠٠٩م بمدينة لندن والذي دعا له الاتحاد الدولي للمحاسبين وحضرته الهيئات الممثلة لمهنة المحاسبة بدول مجموعة العشرين. يهدف المؤتمر إلى إبراز الدور الذي تؤديه مهنة المحاسبة فيما يتعلق بحل الأزمة المالية الحالية وإصلاح النظام المالي الدولي. وقد توصل المؤتمر إلى التوصيات التالية التي سيتم تقديمها لمجموعة العشرين لدراستها خلال اجتماعها المنعقد في ٢٤ – ٢٥ سبتمبر ٢٠٠٩م بمدينة بيتسبرغ، الولايات المتحدة الأمريكية.

التوصيات التالية تمثل رؤية الاتحاد الدولي للمحاسبين وتعكس آراء المنظمات المحاسبية من دول مجموعة العشرين. وهي عبارة عن متابعة للتوصيات التي قدمها الاتحاد الدولي للمحاسبين في شهر مارس ٢٠٠٩م لمجموعات العمل التابعة لمجموعة العشرين، وهي كذلك تتوافق مع رسالة الاتحاد الدولي التي تقتضي المساهمة في تطوير اقتصاديات دولية قوية من خلال الالتزام بمعايير مهنية عالية الجودة.

فالاتحاد الدولي للمحاسبين يعمل على حث مجموعة العشرين على الاستمرار في الأعمال المهمة والضرورية التي تقوم بها وأن تواصل ذلك حتى النهاية لتحقيق التزاماتها الواردة بالبيان الذي أصدرته بتاريخ ٢ أبريل ٢٠٠٩م وبالتقارير النهائية لمجموعات العمل الأربع. كما يحث الاتحاد مجموعات العمل على بذل مزيد من الجهد والسرعة لإنجاز أعمالها دون تركيز على المؤشرات التي صدرت مؤخرًا باحتمال تعافي الوضع الاقتصادي. وتتمثل توصيات الاتحاد فيما يلي:

١- ينبغي لمجموعة العشرين أن تحث كافة الحكومات على تبني وتطبيق معايير دولية مشتركة، ليس للمحاسبة فقط ولكن أيضًا بالنسبة للمراجعة واستقلال المراجع.

ولكي يتم تحسين قدرات أسواق رأس المال للعمل على نطاق العالم، والسماح للاستثمارات بالتحرك على نحو أكثر فعالية عبر الحدود، وتخفيض المخاطر والشكوك بأسواق رأس المال، ينبغي لمجموعة العشرين أن تشجع الدول على الإسراع بتبني وتطبيق المعايير الدولية للتقارير المالية (IFRS) والمعايير الدولية للمراجعة (ISAs) ومتطلبات استقلال المراجع الواردة بقواعد سلوك وآداب المهنة الخاصة بالمحاسبين المهنيين. إن ذلك سوف يساعد في تحقيق هدف المجموعة المتمثل في تقوية وتعزيز الشفافية والمساءلة في سياق الأسواق المالية والرأس مالية ويوفر بيئة صالحة فيما يتعلق بتفسيرات وتبادل المعلومات. إن اتساق المعلومات المالية على نطاق العالم سوف يسهل بقدر كبير النشاطات التي تتم عبر الحدود ويقود إلى الاستقرار الاقتصادي والمالي.

ولا يمكن أن يتم تبني وتطبيق هذه المعايير بنجاح في كل دولة إلا من خلال خطوات عديدة مرتبطة بعلاقات متبادلة، كل منها تتطلب من دول مجموعة العشرين العمل على المستوى الفردي والجماعي مع شركاء مؤسسين وجهات تنظيمية على المستوى الوطني والدولي. هذه الخطوات هي:

أ- تبني هذه المعايير بدون تغيير على المستوى الوطني لضمان اتساق تطبيقها على نطاق العالم.

ب- تطوير إجراءات صارمة للتأكد من أن هذه المعايير تتم ترجمتها بطريقة توفر التطبيق المتسق بالنسبة لكافة اللغات.

ج- تحديد وتقديم الدعم للهيئات لتقوم بتطوير وتوفير إرشادات تطبيقية عالية الجودة.

د- تحديد وتوفير الدعم للهيئات لتطوير وتوفير تعليم ينطوي على الجودة العالية

للأفراد الذين يتولون مسؤولية تطبيق أو مراقبة هذه المعايير.

هـ- تطوير خطط طريق وطنية لتبني وتطبيق هذه المعايير، تأخذ في الاعتبار العوامل المذكورة بالنقاط (أ-د) أعلاه.

إن دعم مجموعة العشرين للمعايير الدولية للتقارير المالية والمعايير الدولية للمراجعة يتسق تمامًا مع مواقف المنظمات الدولية الأخرى المفوضة بمعالجة شؤون القطاع المالي الدولي. وهي تشمل مجلس الاستقرار المالي (FSB) الذي يدرج المعايير الدولية للتقارير المالية والمعايير الدولية للمراجعة ضمن قائمته التي تضم اثني عشر معيارًا رئيسيًا، والمنظمة الدولية للبورصات (IOSCO) التي صادقت خلال الفترة الأخيرة على المعايير الدولية للمراجعة التي خضعت قريبًا لعملية التوضيح، والهيئة الأوربية التي تتبع حاليًا الإجراءات المتعلقة بمقترح تبني المعايير الدولية للمراجعة كجزء مكمل لدليل المجلس الخاص بقانون الشركات.

٢- إننا نقر بالتقدم الذي حققته مؤسسة لجنة معايير المحاسبة الدولية (IASCF) في اتجاه إصلاح هيكل حوكمة مجلس معايير المحاسبة الدولية (IASB)، إلا أنه ينبغي لمجموعة العشرين اتخاذ خطوات أخرى للتأكد من أن مجلس معايير المحاسبة الدولية يؤدي مهمته باستقلال تام دون تدخلات سياسية غير ملائمة.

يجب أن تتأكد مجموعة العشرين من أن مؤسسة لجنة معايير المحاسبة الدولية تقوم بإكمال فحصها لمجلس معايير المحاسبة الدولية وتضع خططًا لإيجاد هياكل وإجراءات عالية الجودة لنظام الحوكمة، على النحو الذي يوفر الثقة الكاملة بأن مجلس معايير المحاسبة الدولية سيكون قادرًا على تطبيق الإجراءات الخاصة بوضع المعايير باستقلال تام، وبطريقة تؤكد مشروعيته في القيام بذلك. ونرى ضرورة اتخاذ الإجراءات التالية التي تضمن تحقيق مجلس معيار المحاسبة الدولية للمستوى المطلوب من الثقة:

أ- ينبغي لمجموعة العشرين أن تدعو إلى إعادة النظر في تشكيل مجلس المراقبة (Monitoring Board) للتأكد من أنه يمثل نطاقًا واسعًا من المجموعات ذات العلاقة. ولتحقيق ذلك لابد من توسيع عضويته.

ب- ينبغي لمجموعة العشرين أن تؤكد أن إجراءات مجلس معايير المحاسبة الدولية الخاصة بوضع المعايير، تسمح بمساءلة السياسة الجوهرية من خلال مجلس المراقبة والمدخلات التنظيمية بالنسبة لاتجاه المعايير، ولكن بدون تدخل سياسي في تحديد محتوى المعايير نفسها.

ج- ينبغي لمجموعة العشرين التأكد من أن تمويل مجلس معايير المحاسبة الدولية يفي بتحقيق الكفاية والاستقرار والاستقلال.

إننا نعتقد أن هيكل حوكمة مجلس معايير المحاسبة الدولية يجب أن يتم تصميمه لتأكيد مشروعيته من خلال بنائه اعتمادًا على مبادئ تشمل المراقبة العامة، المساءلة، الاستقلال، الأداء العالي (الذي يشمل الكفاءة الفنية، سرعة الاستجابة والفاعلية) الشفافية، وأن تعمل جميع هذه العوامل وأن يظهر ذلك العمل في الشكل الذي يحقق المصلحة العامة.

٣- ينبغي لمجموعة العشرين أن تدعم تبني وتطبيق المعايير الدولية الخاصة بمحاسبة القطاع العام (IPSASs) بالنسبة لكافة الدول.

ينبغي لمجموعة العشرين أن تتخذ الإجراءات اللازمة لكي يتم، بدرجة كبيرة، تحسين الشفافية والمساءلة بالنسبة للشؤون المالية بالقطاع العام وذلك كهدف أساسي لمعالجة الأزمة المالية وكضرورة بالنسبة للشكل المالي الذي يأتي بعد انقشاع الأزمة. لقد أجبرت الأزمة المالية العديد من الحكومات أن تتدخل في عملية الإنعاش المالي من خلال إجراءات غير مسبوقة شملت عمليات السيطرة وتقديم القروض والضمانات وعمليات الإنقاذ المالي لمؤسسات مالية وبنوك وشركات

كبيرة. هذه الإجراءات يرجح أن تكون لها دلائل اقتصادية على المدى الطويل وتنتج عنها مطلوبات والتزامات محتملة تتولاها الحكومة، مما يتطلب درجة عالية من المساءلة للإدارة المالية الحكومية لكي تحافظ على ثقة الجمهور بالاستقرار المالي الحكومي. بالإضافة إلى التزاماتها للمواطنين ودافعي الضرائب، ينبغي للحكومات أن تنظر أيضًا في الدور الذي تؤديه الشفافية، من خلال التقارير المالية عالية الجودة، في مجال تقييم الاستثمارات في الدين الحكومي وفي تحقيق ثقة المستثمرين.

لقد تم تصميم المعايير الدولية الخاصة بمحاسبة القطاع العام لتطبيقها على القوائم المالية ذات الأغراض العامة لكافة منشآت القطاع العام. وقد تم تطويرها بصفة رئيسة لطرق المحاسبة على أساس الاستحقاق وتسمح بتقدير تأثير القرارات المتعلقة بالسياسة المالية والنقدية، ومساعدة الحكومات في إعداد التقارير الخارجية الموجهة للناخبين، دافعي الضرائب والمستثمرين، ومساعدة الإدارة الداخلية في اتخاذ القرارات المتعلقة بتوزيع الموارد (التخطيط وإعداد الموازنة)، والمتعلقة بالمراقبة والمساءلة.

إن تبني وتطبيق المعايير الدولية الخاصة بمحاسبة القطاع العام بكل دولة سوف يتطلب خطوات عديدة، يرجح أن تكون مطلوبة على نطاق العالم، بالنسبة لكافة الحكومات:

أ- تبني هذه المعايير بدون تغيير على المستوى الوطني لضمان اتساق تطبيقها على نطاق العالم ولتوفير إمكانية إعداد مقارنات مالية موثوقة عبر الدول.

ب- تطوير إجراءات صارمة للتأكد من أن هذه المعايير تتم ترجمتها بطريقة توفر التطبيق المتسق بالنسبة لكافة اللغات.

ج- تحديد وتقديم الدعم للهيئات لتقوم بتطوير وتوفير إرشادات تطبيقية عالية الجودة.

د- تطوير خطط طريق وطنية لتبني وتطبيق المعايير الدولية الخاصة بمحاسبة القطاع العام، تأخذ في الاعتبار العوامل المذكورة بالنقاط (أ- ج) أعلاه.

إن النتيجة الطبيعية لتبني هذه المعايير على المستوى الوطني تتمثل في تطبيقها على مستوى الدولة والأقاليم والحكومات المحلية حتى يكون من السهل للحكومات الوطنية دمج السياسة والإدارة المالية.

إن صندوق النقد الدولي والبنك الدولي لهما تاريخ فيما يتعلق بدعم تطوير المعايير الدولية الخاصة بمحاسبة القطاع العام ولذلك فإننا نطلب من مجموعة العشرين دعوة هاتين المنظمتين للعمل بدرجة أكثر على تشجيع الحكومات على نطاق العالم بتبني هذه المعايير. كما نطلب من صندوق النقد الدولي والبنك الدولي ومجلس المعايير الدولية الخاصة بمحاسبة القطاع العام الاستمرار في العمل والتعاون من أجل تشجيع الحكومات على إعداد تقارير مالية تنطوي على الجودة العالية.

أننا نعتقد أن مجموعة العشرين هي الآن في موقف مميز وفريد فيما يتعلق بمعالجة التحديات التي تواجه الشؤون المالية بالقطاع العام والتأكيد على مسؤولية الحكومات فيما يتعلق بتأثيرها المالي على هذا الجيل وعلى الأجيال المستقبلية. إن تبني المعايير الدولية الخاصة بمحاسبة القطاع العام يمثل خطوة مهمة إلى الأمام في تحقيق الشفافية المالية للحكومات الوطنية على نطاق العالم.

٤- ينبغي لمجموعة العشرين أن تدعو لإعداد إجراءات لتعزيز دور نظام حوكمة الشركات كأمر ملح وعاجل. بينما يتوجب تطبيق التوصيات التالية على كافة المنشآت التجارية، إلا أننا نشدد على أن يتم تطبيقها فورًا على الشركات العامة المدرجة بأسواق رأس المال. إن الإجراءات التالية معروفة، بدرجة كبيرة، على النطاق الدولي ونحن نحث مجموعة العشرين على أن تشجع بقوة تطبيق الإجراءات التالية بكافة الدول، دون تأخير:

أ- تبني وتطبيق (نصًا ومضمونًا) مبادئ نظام حوكمة الشركات الصادرة عن منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية (OECD) كإطار عمل قياسي بالنسبة لنظام حوكمة الشركات، والحث على أن تتبناها جميع الدول وجهات الاختصاص. وفي نفس الوقت يتوجب على مجموعة العشرين أن تطلب من منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية إعادة النظر فيما يمكن أن يشكل نظامًا ملائمًا للحوكمة بالنسبة لتصميم نظم التعويض في ضوء الأحداث الجارية. يجب أن تتضمن نظم التعويض حوافز على نحو يتسق مع أداء الشركة ونموها على المدى الطويل.

ب- تحديد متطلبات الكفاءة بالنسبة لمن يقومون بإعداد القوائم المالية. ونسبة لما نشعر به من قلق بشأن جودة التقارير المالية التي تعدها الحكومات (انظر التوصية رقم ٣ أعلاه)، فإننا نرى أن متطلبات الكفاءة المذكورة لابد أن تنطبق بنفس القدر على الأشخاص الذين يعدون التقارير المالية للشركات المسجلة وللقطاعات الحكومية.

ج- وضع مبادئ أساسية للسلوك المهني يتم تطبيقها على مجلس الإدارة. ويجب أن تشمل هذه المبادئ الأمانة والموضوعية والكفاءة والعناية اللازمة والسرية والسلوك المهني.

د- اشتراط أن يكون حجم الوقت المستثمر، فيما يتعلق بدور المدير الفعال – خاصة المدير غير التنفيذي – متناسقًا مع حجم الشركة ودرجة تعقيد أعمالها. إن دور المدير يعد عاملًا حاسمًا في اتخاذ القرارات السليمة ومراقبة الإدارة، وهو يتطلب التفاني والإخلاص والكفاءة والقدرات المهنية العالية وتوفر الوقت.

هـ- العمل على تعزيز دور لجان المراجعة والتعويضات فيما يتعلق بتنفيذ المسؤوليات المناطة بها من خلال التأكد من أن تتوفر لديها الخبرات المناسبة، وتقوية صلاحيتها وزيادة مسؤوليتها وتحسين دورها الرقابي. وبالخصوص تكون الخبرات المالية ضرورية لأعضاء لجان المراجعة.

و- إسناد مسؤولية التوقيع الرسمي على القوائم المالية السنوية والمرحلية للمديرين التنفيذيين والمديرين الماليين.

٥- ينبغي لمجموعة العشرين أن تتناول بوضوح احتياجات وواقع المنشآت الصغيرة والمتوسطة، عند صياغة وتطبيق السياسات والإصلاحات.

ينبغي لمجموعة العشرين أن تدرك أن المنشآت الصغيرة والمتوسطة هي المحرك الأساسي للاقتصاد الدولي. من المهم التأكيد على أن هذا القطاع قد تعرض بصفة خاصة لضربة قوية بسبب الأزمة المالية، وبالإضافة إلى ذلك نجد، بأغلبية الدول والصناعات أن المنشآت الصغيرة والمتوسطة هي المصدر الرئيس للوظائف الجديدة وللابتكار وللنمو.

فتنظيم أو إعادة تنظيم السياسات المالية يجب ألا يضع عقبات مفرطة أو غير معقولة في مسار المنشآت الصغيرة والمتوسطة، فالجهات التي تتولى وضع النظم يجب أن تأخذ في اعتبارها على نحو واضح التكاليف والتعقيدات التي تضع عبئًا على قطاع الأعمال الصغيرة أو تهدد قدرته على الاستمرار.

من الضروري أن تدرك مجموعة العشرين أن عمليات الإصلاح المصممة لتغيير متطلبات التقارير المالية لابد أن تختلف بحسب اختلاف أحجام المنشآت. ولأن التقارير المالية للمنشآت الصغيرة والمتوسطة مهمة بالنسبة للاقتصاد، فإن هنالك حاجة لتوفير وضع قياسي لإعداد التقارير الخاصة بالمنشآت الصغيرة والمتوسطة والمنشآت الجزئية (Micro Entities).

٦- ينبغي لمجموعة العشرين أن تأخذ على عاتقها ضرورة تقوية مهنة المحاسبة على المدى الطويل بالدول النامية والدول الناشئة.

إن التطبيق الفعال للمعايير الدولية للتقارير المالية، والمراجعة، وسلوك وآداب المهنة ومحاسبة القطاع العام، يتطلب أن تتوفر بكافة الدول مهنة محاسبية على درجة عالية من الجودة مع توفر التدريب الجيد. لذلك ينبغي لمجموعة العشرين أن تدعم الشراكة المنعقدة على النطاق الدولي

بين كل من الاتحاد الدولي للمحاسبين، والبنك الدولي ودول مجموعة العشرين التي تم تأسيسها لتحقيق الهدف الرئيس المتمثل في تقوية مهنة المحاسبة بالدول النامية والناشئة. هذه المبادرة الشاملة، يجب أن تتضمن:

أ- بناء قدرات مستدامة في مهنة المحاسبة على المستوى الوطني والإقليمي.

ب- مساعدة الدول على تحقيق الالتزام التام بالمعايير.

ج- دعم تأسيس و/أو تعزيز بيئة قانونية مساعدة.

د- تقوية آليات المراقبة والآليات التنفيذية.

هـ- إجراء تحسينات كبيرة لتسهيل إمكانية الوصول للمعايير الدولية.

و- تقديم الدعم لتوفير التدريب والمناهج الدراسية ذات الجودة العالية.

ز- تحسين إمكانية توفر الإرشادات التطبيقية وأدلة الممارسة.

ح- تعزيز التدريب فيما يتعلق بسلوك وآداب المهنة.

هنالك بعض التقدم في تقوية مهنة المحاسبة، تم تحقيقه من خلال برنامج التزام الهيئات ذات العضوية ولجنة الدول النامية التابعين للاتحاد الدولي للمحاسبين، ومن خلال البنك الدولي، ومن خلال برامج المانحين الإقليمية والثنائية، ومن خلال الدعم الذي تقدمه هيئات المحاسبة المهنية المتطورة. غير أن الدعم الحالي يكون في أحيان كثيرة متقطعًا، وعلى المدى القصير، ولا تزال هنالك احتياجات كبيرة مطلوبة. لذلك توجد حاجة ملحة لتأسيس شراكة دولية قوية تتوفر لديها الموارد الملائمة لبناء قدرات مستدامة لمهنة المحاسبة بالدول النامية والناشئة. بالإضافة إلى ذلك، ينبغي لمجموعة العشرين أن تأخذ على عاتقها وعلى نحو واضح، دعم مهنة المحاسبة على المدى الطويل بدولها بقدر ما هو ممكن.

٧- ينبغي لمجموعة العشرين العمل على تسهيل عقد حوار مع الجهات التي تتولى تنظيم المهنة ومع مجموعة عريضة من مستخدمي القوائم المالية للنظر في المضامين المتعلقة بالتقارير المالية عند إجراء تعديلات على المعايير للتوافق مع متطلبات الرقابة والإشراف بدرجة عالية من الحكمة والتروي.

ينبغي لمجموعة العشرين أن تسعى لتسهيل التعاون من أجل حل الأمور المهمة المتعلقة بالتقارير المالية والتقارير المنطوية على التدبر والتبصر، حيث إن لها أهدافًا أساسية مختلفة. فهدف التقارير المالية هو توصيل معلومات ذات شفافية وغير متحيزة للمستثمرين عن أداء الأعمال التجارية. أما هدف التقارير المنطوية على التدبر والتبصر فهو المراقبة المحافظة على الاستقرار المالي.

إن أهمية وجود مجموعة واحدة مشتركة من معايير المحاسبة هو مرتكز توصياتنا المضمنة بهذه الورقة. هنالك قبول واسع، حسب ما نرى، لغرض القوائم المالية ذات الغرض العام، وهو أمر مفهوم للمستثمرين والمستخدمين بكافة أنحاء العالم.

إن عملية مقارنة القوائم المالية تتعرض للمخاطر في حالة قيام الجهات التنظيمية الوطنية أو الإقليمية بفرض متطلبات معينة على مؤسسات مالية بذاتها – ما لم يكن تأثير تلك الأحكام ينطوي على الشفافية عند قراءة القوائم المالية.

إننا نقر بدور الجهات التنظيمية في المحافظة على وجود أسواق مالية سليمة. وينبغي لها أن تؤدي مهامها دون تأثير على التقارير المالية التي تعدها المؤسسات التي تستخدم المعايير الدولية للتقارير المالية.

٨- ينبغي لمجموعة العشرين دعم تطوير أداوت ومقاييس جديدة لتحقيق الاستدامة (Sustainability) على نطاق العالم.

إن أمور المسؤولية الاجتماعية، والمحافظة على البيئة، والاستدامة الشاملة، تعد أمورًا مهمة ليس فقط للأشخاص الحاليين، ولكن أيضًا لأطفالنا وأحفادنا. لذلك ينبغي لمجموعة العشرين أن تدعم المبادرات التي تستهدف تحقيق الاستدامة على نطاق العالم، وذلك من خلال ما يلي:

أ- تقديم الدعم والتشجيع على تطوير إعداد تقارير أخرى غير مالية. فجهات اتخاذ القرار وكذلك المستثمرون والمحللون والجهات التنظيمية تسعى جميعها وعلى نحو متزايد للحصول على معلومات غير مالية لدعم البيانات المالية.

ب- النظر في فوائد ربط تقارير التغيرات المناخية (مثلاً انبعاث الغازات المؤثرة على الغطاء النباتي) مع مسار التقارير السائدة حاليًا ومع الأداء المالي.

ج- العمل على التشجيع والاعتراف بالممارسات المتبعة في إعداد التقارير المالية وغير المالية التي تؤدي إلى تسهيل المسؤولية الاجتماعية للشركات.

د- تشجيع العمل على تحقيق مزيد من الابتكار بممارسات إعداد التقارير غير المالية التي تيسر عملية المساءلة والقياس بالنسبة لأهداف التنمية الألفية للأمم المتحدة.

هـ- مساندة المسؤولية الاجتماعية والاقتصادية الكبرى فيما يتعلق بالمحافظة على رأس المال في القطاعين العام والخاص، فنحن كمجتمع لا نعتمد فقط على الفوائد التي نجنيها من رأس المال الذي يخصنا، إلا أننا بدلًا من ذلك نستهلك رأس المال المطلوب للأجيال المستقبلية.

إن مهنة المحاسبة على استعداد للمساعدة في تحقيق هذه الأهداف من خلال تقديم خبراتها ومعلوماتها للحكومات للمشاركة في إيجاد حلول تكون ملائمة على نطاق العالم.

وفي الختام، ينبغي لمجموعة العشرين ومهنة المحاسبة العمل على نحو لصيق لمعالجة الأزمة المالية، ويرحب الاتحاد الدولي بأي فرصة لتقديم مساهمته من خلال هذه الورقة ومن خلال أي تعاون مستقبلي. إن مهنة المحاسبة تحتل موقعًا فريدًا يتيح لها إمكانية أن تقدم للحكومات المعلومات الضرورية وأن توفر لها فهمًا عمليًا وفنيًا للعديد من المواضيع المرتبطة بالأزمة المالية والمساعدة في تقديم الحلول المناسبة لهذه المواضيع.

الهيئات المهنية المحاسبية التي تنتمي للاتحاد الدولي للمحاسبين بدول مجموعة العشرين

الأرجنتين:
• اتحاد المجالس المهنية للعلوم الاقتصادية بالأرجنتين.
أستراليا:
• جمعية المحاسبين القانونيين بأستراليا.
• معهد المحاسبين القانونيين بأستراليا.
• المعهد الوطني للمحاسبين بأستراليا.
البرازيل:
• معهد المراجعين المستقلين بالبرازيل.
كندا:
• المعهد الكندي للمحاسبين القانونيين.
• جمعية المحاسبين العموميين المجازين بكندا.
• معهد المحاسبين الإداريين المجازين بكندا.
الصين:
• المعهد الصيني للمحاسبين القانونيين.
فرنسا:
• اتحاد المراجعين القانونيين بفرنسا.
• مجلس مراقبة المراجعة بفرنسا.
ألمانيا:
• معهد المراجعين العموميين بألمانيا.
الهند:
• معهد المحاسبين القانونيين بالهند.
• معهد محاسبي التكاليف بالهند.
إندونيسيا:
• معهد المحاسبين بإندونيسيا.
إيطاليا:
• جمعية المحاسبين القانونيين.

اليابان:
• معهد المحاسبين القانونيين باليابان.
المكسيك:
• معهد المحاسبين القانونيين بالمكسيك.
روسيا:
• معهد المحاسبين المهنيين بروسيا.
• مجلس المراجعين الروسي.
المملكة العربية السعودية:
• الهيئة السعودية للمحاسبين القانونيين.
جنوب أفريقيا:
• معهد المحاسبين القانونيين بجنوب أفريقيا.
• معهد المحاسبين المهنيين بجنوب أفريقيا.
كوريا الجنوبية:
• معهد المحاسبين القانونيين بكوريا الجنوبية.
تركيا:
• جمعية خبراء المحاسبة بتركيا.
• اتحاد غرف المحاسبين القانونيين بتركيا.
المملكة المتحدة:
• جمعية المحاسبين القانونيين.
• معهد المحاسبين الإداريين.
• المعهد المجاز للمحاسبة والشئون المالية.
• معهد المحاسبين القانونيين بإنجلترا وويلز.
• معهد المحاسبين القانونيين باسكتلندا.
الولايات المتحدة الأمريكية:
• المعهد الأمريكي للمحاسبين القانونيين.

مؤتمر المحاسبين الدولي (٢٠١٠م)

مواجهة التحديات التجارية والمالية في العقد القادم

يجتمع في العاصمة الماليزية كوالالمبور أكثر من ٦,٠٠٠ من المحاسبين من أنحاء العالم في الفترة ٨-١١ نوفمبر ٢٠١٠م لحضور مؤتمر المحاسبين الدولي (WCOA). ويعقد هذا المؤتمر برعاية الإتحاد الدولي للمحاسبين ويستضيف الدورة الحالية منه المعهد الماليزي للمحاسبين. ومنذ نشأته في عام ١٩٠٤م، فقد تم عقد مؤتمر المحاسبين الدولي أكثر من ١٧ مرة حتى الان. حيث يُقام كل خمس سنوات منذ عام ١٩٧٧ ثم أصبح منذ عام ٢٠٠٢ يُقام كل أربع سنوات.

ويستقطب هذا المؤتمر حضورًا جيدًا حيث يجتذب ذوي الاهتمام والاختصاص لمناقشة القضايا الهامة المؤثرة على مهنة المحاسبة حاليًا ومستقبلًا.

ويشتمل برنامج المؤتمر على أربع جلسات عامة و٣٥ ورشة عمل متزامنة يقدمها مجموعة من المتحدثين البارزين من مختلف أرجاء العالم. وسيتم تناول وبحث مواضيع رئيسية تتعلق بالمحاسبة وآداب المهنة والمعايير والاستراتيجيات المالية والتوجهات المستقبلية في الإدارة والتسويق وتكنولوجيا المعلومات والاتصال والقضايا المتعلقة بالتجارة والقوانين والتمويل الإسلامي.

مجلس المعايير الدولية للتعليم يصدر خطته الاستراتيجية المقترحة للأعوام ٢٠١٠ - ٢٠١٢م

يسعى مجلس المعايير الدولية للتعليم المحاسبي، وهو مجلس تابع للاتحاد الدولي للمحاسبين يتولى وضع المعايير، للحصول على ملاحظات من الهيئات العضوة بالاتحاد الدولي للمحاسبين، ومن الجهات التنظيمية، ومن مكاتب المحاسبة، وأصحاب العمل، والجهات الأكاديمية والجهات الأخرى ذات العلاقة، بشأن مشروع خطته الاستراتيجية للأعوام ٢٠١٠ – ٢٠١٢م. وعلى المنظمات والأفراد الذين لديهم اهتمام بالتعليم المحاسبي أن يركزوا ملاحظاتهم على مقترحات المجلس بشان توجهاته الاستراتيجية، ومشاريعه ونشاطاته للسنوات الثلاث القادمة. ويرى رئيس المجلس أن التعليم المحاسبي يمثل عمودًا أساسيًا فيما يتعلق بتحسين درجة المصداقية بالتقارير المالية ويبقى المحاسبون دائمًا في حاجة إليه لتحقيق المصلحة العامة من خلال الخدمات التي يقدمونها. لذلك فإن هدف الخطة الاستراتيجية وخطة العمل للأعوام ٢٠١٠ – ٢٠١٢م هو زيادة إيضاح المتطلبات اللازمة لتطوير برامج عالية الجودة للتعليم المحاسبي.

تركز الخطة المقترحة على المشاريع والنشاطات التي تهدف لتطوير معايير دولية للتعليم المحاسبي، وفي نفس الوقت توفير الإرشادات اللازمة للأشخاص ذوي العلاقة بالتعليم المحاسبي، وسوف يساعد ذلك الهيئات العضوة في زيادة قدراتها في هذا المجال، مما يساهم بدوره في زيادة ثقة الجمهور. ويقترح المجلس القيام بثلاثة نشاطات كأسبقية قصوى ابتداء من عام ٢٠١٠م وهي:

- إجراء مراجعات لمعايير التعليم الدولية (IESs) آخذين في الإعتبار نتائج مشروع المجلس الخاص بالممارسات المتعارف عليها والتطورات الأخيرة لمهنة المحاسبة.
- تطوير إرشادات تطبيقية في مجالات التطبيق القابل للقياس لمعايير التعليم الدولية، أطر عمل الكفاءة، وقياسات الرقابة النوعية بالنسبة للجهات التي تقوم بتقديم التعليم المحاسبي.
- العمل على تشجيع الجهات الأكاديمية والجهات التنظيمية والجهات الأخرى على التعرف والوعي بإصدارات المجلس ودوره في تطوير الحوار الدولي بشأن المواضيع الناشئة ذات العلاقة بتطوير وتقويم المحاسبين المهنيين.

كما أن التوجه نحو مزيد من النشاطات خلال الفترة ٢٠١٠ – ٢٠١٢م سوف يعتمد على ما ينتج من هذه المشاريع الثلاثة، بالرغم من أن برنامج العمل الذي اقترحه المجلس لهذه الفترة يتضمن عددًا من المشاريع المقترحة للدراسة.

مجلس المعايير الدولية لسلوك وآداب المهنة:

قواعد جديدة لتقوية استقلال المراجع

أجرى مجلس المعايير الدولية لسلوك وآداب المهنة (IESBA) تعديلًا على قواعد سلوك وآداب المهنة الخاصة بالمحاسبين المهنيين، يتضمن توضيحًا للمتطلبات الخاصة بكافة المحاسبين المهنيين مع تقوية متطلبات استقلال المراجع بدرجة كبيرة. ويلاحظ أن هذه القواعد المعدلة جاءت بعد قيام مجلس مراقبة المصلحة العامة (PIOB) بدراسة واعتماد الطريقة الإجرائية التي يتم اتباعها وإجراء مشورة مكثفة مع الجهات ذات العلاقة بتحقيق المصلحة العامة.

وقد شدد رئيس المجلس على أن وجود معايير قوية وواضحة للاستقلال يعد أمرًا حيويًا لثقة المستثمر بالتقارير المالية. فزيادة الثقة خاصة التي تأتي نتيجة للمعرفة الكاملة بالمعايير، بما في ذلك الفهم المشترك لما تعنيه بالاستقلال عند تقديم خدمات التأكيد، سوف يساهم بدرجة كبيرة في تخفيض الحواجز التي تعيق تدفقات رأس المال الدولي.

هذه القواعد المعدلة، التي تسري في الأول من يناير ٢٠١١م تشمل التغيرات التالية التي تهدف لتقوية متطلبات الاستقلال:

- توسيع متطلبات الاستقلال الخاصة بمراجعات المنشآت المسجلة لتشمل كافة المؤسسات العامة.
- يكون مطلوبًا من بعض أعضاء المكتب الخضوع لفترة انتظار قبل تولي مناصب معينة بمراجعات المؤسسات العامة.
- توسيع متطلبات تدوير الشريك لتشمل كافة شركاء المراجعة الرئيسيين.
- تقوية بعض الشروط المتعلقة بتقديم خدمات غير تأكيدية لعملاء المراجعة.
- يكون مطلوبًا إجراء فحص سابق أو لاحق للإصدار إذا كان إجمالي الأتعاب المقدمة من مؤسسة عامة يقوم المكتب بمراجعتها يزيد عن ١٥٪ من إجمالي أتعاب المكتب لسنتين متتاليتين.
- منع شركاء المراجعة الرئيسين من أن يجري تقويمهم أو تعويضهم مقابل تقديم خدمات غير تأكيدية للعملاء الذين يتولون مراجعتهم.

تتبع القواعد المعدلة الأسلوب المبني على المبادئ والملحق بمتطلبات مفصلة عند الضرورة، وبالتالي تكون النتيجة قواعد صارمة ولكنها أيضًا مرنة بدرجة كافية لمعالجة سلسلة واسعة من الحالات التي يواجهها المحاسبون المهنيون. وقد أشار رئيس المجلس إلى أن هذا الأسلوب سوف يساعد أيضًا في تسهيل عملية التقارب. وكما هو معلوم فإن الهدف المركزي لبيانات العضوية الصادرة عن الاتحاد الدولي للمحاسبين هو إحداث تقارب بين قواعد سلوك وآداب المهنة الوطنية وقواعد سلوك وآداب المهنة الدولية. بالإضافة إلى ذلك فإن هذه المتطلبات تقتضي من الهيئات ذات العضوية بالاتحاد الدولي للمحاسبين ألا تكون معاييرها أقل صرامة من المعايير الواردة بهذه القواعد.

ويرى رئيس المجلس أنه من المهم بالنسبة للهيئات العضوة أن تركز، بصفة خاصة، على تطبيق هذه القواعد بأسرع ما هو ممكن. ولمساعدتها في ذلك سيقوم المجلس خلال الشهور القادمة بتزويدها بمواد إضافية للدعم والإرشاد.

معهد المحاسبين القانونيين بالهند

www.icai.org

يعتبر معهد المحاسبين القانونيين بالهند مؤسسة قانونية أنشئت بموجب قانون المحاسبين القانونيين لعام ١٩٤٩م (القانون رقم ٣٨ لعام ١٩٤٩م) لتنظيم مهنة المحاسبين القانونيين في الهند. وخلال فترة الستة عقود على وجوده حقق معهد المحاسبين القانونيين بالهند الاعتراف به كمؤسسة أولى للمحاسبة، ليس في داخل البلاد فحسب بل وعالميًا أيضًا لإسهامه في مجالات التعليم والتطوير المهني والمحافظة على معايير محاسبية ومراجعة وأخلاقية رفيعة. يعتبر معهد المحاسبين القانونيين بالهند حاليًا ثاني أكبر مؤسسة محاسبية في العالم أجمع.

لدى المعهد ١٥٠ ألف عضو ينتشرون في أنحاء البلاد وفي مختلف بقاع العالم. وتعتبر حكومة الهند أن معهد المحاسبين القانونيين بالهند شريك في بناء وتنمية الدولة. تقوم المعايير الفنية التي يتبعها المعهد على أساس المعايير الدولية ويركز المعهد على بناء القدرات في سياق متصاعد.

معهد المحاسبين القانونيين بإنجلترا وويلز

www.icaew.com

أنشئ معهد المحاسبين القانونيين بإنجلترا وويلز بموجب المرسوم الملكي الصادر في شهر مايو عام ١٨٨٠ في أعقاب اندماج ست جمعيات للمحاسبين في لندن وليفربول ومانشستر وشيفيلد. تلقى المعهد مرسومًا تكميليًا عام ١٩٤٨م. وبصفته هيئة قانونية يعمل المعهد بصورة أساسية لخدمة الصالح العام.

يعتبر المعهد أكبر مؤسسة مهنية للمحاسبة في أوروبا، حيث يقوم ١٣٢٠٠٠ عضو بإدارة وتقديم المشورة للأعمال في كافة القطاعات الاقتصادية. ويحظى المعهد باحترام واسع كمعلق خبير على قضايا الأعمال والصناعة. ويمثل غالبية العاملين بمؤشر بورصة المملكة المتحدة والمدراء التنفيذيين وأقسام المالية أعضاء بالمعهد. وهناك ١٥٠٠٠ عضو يعيشون ويعملون خارج المملكة المتحدة. كما أن المعهد لديه نحو ٩٠٠٠ طالب.

يحظى مؤهل المعهد بالاعتراف في أنحاء العالم كمؤهل أعمال مهني ذي مكانة رفيعة المستوى. يحق لأعضاء المعهد الحصول على وصف محاسب قانوني ونيل لقب (زميل معهد المحاسبين القانونيين).

معهد المحاسبين القانونيين بكندا

www.cica.ca

يعتبر معهد المحاسبين القانونيين بكندا مؤسسة لا تسعى للربح، أنشئت بموجب القانون الخاص الصادر من البرلمان الكندي عام ١٩٠٢م. وتكليف معهد المحاسبين القانونيين بكندا متضمن في قانون المعهد الكندي للمحاسبين القانونيين ومرسوم تأسيسه الذي أجري عليه آخر تعديل في شهر مايو ١٩٩٠م.

معهد المحاسبين القانونيين بكندا يعمل بالتعاون مع المعاهد/النقابات الإقليمية لضمان أن تكون المهنة في وضع جيد يمكنها من الاستجابة للتحديات والاستفادة من الفرص المقدمة في سوق اليوم. يقوم المعهد بتنفيذ استراتيجيته من خلال دعم أوضاع المحاسبة والمراجعة ومعايير التأمين للأعمال والمنظمات غير الحكومية والحكومية وتطوير وتقديم البرامج التعليمية التي تسبق وتتبع المؤهلات وتوفير مجموعة من خدمات الأعضاء والمطبوعات المهنية وبحوث وتطوير الملكية الفكرية وإصدار التوجيهات المتعلقة بإدارة المخاطر والحوكمة وتعزيز العلاقات مع الأطراف المعنية الرئيسية وطنيًا وإقليميًا.

جمعية المحاسبين القانونيين بأستراليا

www.cpaaustralia.com.au

تعود جذور جمعية المحاسبين القانونيين بأستراليا إلى عدد من جمعيات المحاسبة المهنية التي انشئت في استراليا في ثمانينيات وتسعينيات القرن التاسع عشر والعقدين الأولين من القرن العشرين.

إحدى هذه الجمعيات هي المعهد المتحد للمحاسبين أو المعهد الفيكتوري الذي تم إنشاؤه عقب اجتماع ٨٠ من المحاسبين المتمرسين في شهر أبريل من عام ١٨٨٦م. كان أولئك المحاسبون يهدفون إلى تأسيس جمعية مع غيرهم من ممارسي المهنة بغرض زيادة مكانتها في أعين الجمهور.

وتقوم جمعية المحاسبين القانونيين بأستراليا بتنظيم اختبار زمالة الجمعية والذي يحظى بقبول واسع.

توبي بيرش يتحدث عن «الانهيار الأخير» للنظام المالي العالمي

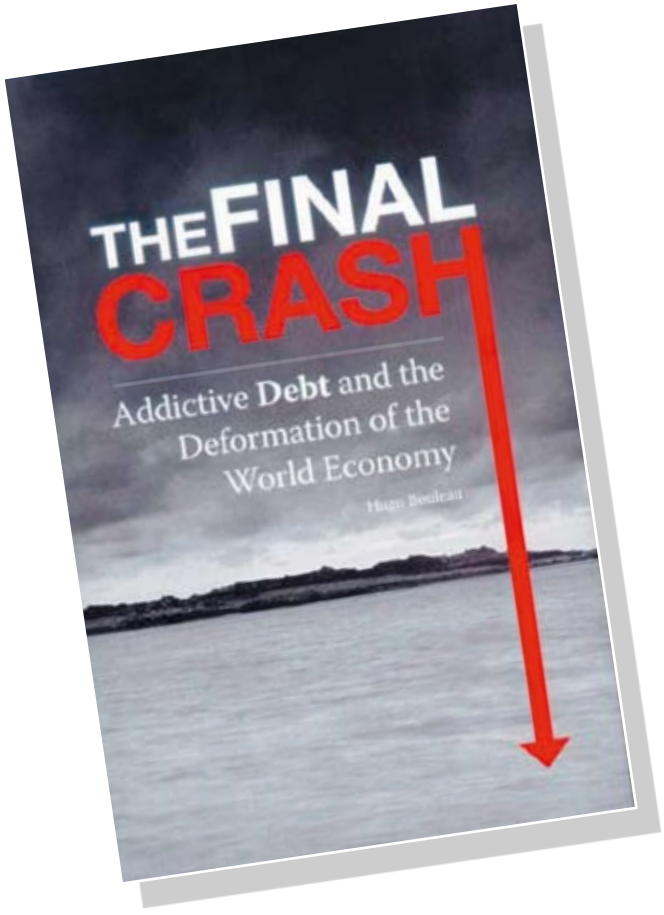

لم يعد توبي بيرش غريبًا في عيني كل من يحضر المؤتمرات واللقاءات المتصلة بعالم المصرفية الإسلامية أو التمويل الإسلامي، فقد أصبح هذا الرجل معروفًا للجميع ليس بشعره الأشقر وقامته الطويلة فقط بل بنقاشاته وآرائه القوية وكذلك من خلال تحليلاته المعمقة وكتابه الأشهر «الانهيار النهائي: الديون الإدمانية، وتشويه الاقتصاد العالمي»، الذي تم نشره في نيسان (أبريل) من عام ٢٠٠٧، أي قبل أشهر قليلة من ذروة الأزمة العالمية، وكشف من خلاله تفاصيل الأزمة التي لم تكن قد وقعت من قبل.

ويحمل برش الذي تلقى تعليمه في جامعة المدينة في لندن مؤهلًا من معهد الأوراق المالية للتمويل الإسلامي. وقد اشتهر في الأوساط المالية العالمية بعد كتابه المذكور الذي حمل كما قلنا أدق التوقعات لأزمة الائتمان، وقد أسس بيرش شركة إدارة الاستثمارات الخاصة به تحت اسم «موجودات بيرش المحدودة» في جيورنزي التي تهدف إلى جعل الاستثمار الإسلامي متاحًا لكل من المستثمرين المسلمين وغير المسلمين.

اليوم تظهر مقالاته، بصورة منتظمة في المطبوعات المالية، حيث بدأ يركز، خلال الفترة الأخيرة، على التمويل الإسلامي كحل نهائي للأحزان والمصائب المالية للغرب، وسبق له أن تحدث في مؤتمرات عدة تغطي الاستثمارات التقليدية والإسلامية، واستثمارات السلع، كما كان متحدثًا رئيسيًا في «المؤتمر العالمي للصناديق الإسلامية وأسواق رأس المال» الذي عقد في البحرين في شهر أيار (مايو) من عام ٢٠٠٩. وكان هو المتحدث الرئيسي في مؤتمر كامبدن للاستثمار

في موناكو في شهر شباط (فبراير) من عام ٢٠٠٩. وكذلك في ندوة البركة للاقتصاد الخليجي الذي عقد بداية شهر رمضان.

خلال مشاركاته المتعددة في الفعاليات التي أقيمت في أوقات متباينة هنا في السعودية وفي عدد من دول الخليج تحدث بيرش كثيرًا عن التمويل الإسلامي حتى إنه تنبأ بأن يعيد هذا النظام الانضباط للنظام المالي العالمي قريبًا، بل إنه قال ذات مرة إن النظام المالي الإسلامي قادر على اكتساح النظام المالي في العالم بحلول ٢٠١٥، ومن المعروف أن بيرش قد تنبأ في وقت سابق بالأزمة المالية العالمية حتى قبل اندلاع شرارتها الأولى بأربعة أشهر وذلك في كتابه الشهير «الانهيار النهائي» أو «الانهيار الأخير».

وقد أكد خلال هذه المناسبات أن القوانين المنظمة للاقتصاد الإسلامي التي تمنع المسلمين من «استنساخ المال من المال» جنبت على الأقل ربع ثروات العالم من التأثر بالأزمة المالية العالمية التي دحرجتها المشتقات المالية وبيع الدين (المتاجرة بالديون) في أوروبا وأمريكا إلى داخل الاقتصاد العالمي. كما أنه دائم الحديث عن مزايا المصرفية الإسلامية، وقدرتها الإبداعية على ابتكار المنتجات المالية، بعدالة وداخل دائرة الاقتصاد الفعلي، ليس كما يقول أوراق على طاولات «الاقتصاديين الكسالى».

يقول بيرش إن التمويل الإسلامي يمكنه توسيع نطاق جاذبيته إلى ما هو أبعد من قاعدته التقليدية في أعقاب الأزمة المالية العالمية كما يمكنه المساعدة في إعادة الانضباط إلى النظام المالي العالمي.

ولكنه يزيد قائلًا في محاضرته في كل من جدة والرياض التي عقدت في أوقات سابقة «البدايات دائمًا ما تكون صعبة وظهور المصرفية الإسلامية وإحلالها مكان النظام القديم يحتاج إلى بعض الوقت، لأن الآخرين من غير المسلمين يجب أن يلمسوا فوائدها قبل أن يعتمدوها طريقة لهم لإدارة أموالهم واستثمارها، وهو ما شرعت فيه بعض المؤسسات والأفراد في الغرب، وتعزز مع مسار الأزمة الجديد.

ويضيف «ستساعد مبادئ الشريعة مديري الأصول على الانصراف عن الهندسة المالية والتحول إلى المشاركة في المخاطر والأرباح وهو نظام أفضل بكثير، وأن كثيرًا من المستثمرين ينجذبون إلى الاستثمارات المطابقة للشريعة الإسلامية لأنها تتجنب المنتجات التي يستعصي فهمها على الكثيرين وتركز على منتجات ملموسة. إن تدمير الأصول الحقيقية أصعب من تدمير المنتجات المالية المعقدة».

ففي محاضرة استضافتها صحيفة الاقتصادية السعودية تناول الخبير البريطاني المزايا المصرفية للبنوك الإسلامية، التي يأتي على رأسها أنها لا تقرض سوى ما لديها من ودائع وهو ما يتفادى تخليق الائتمان بكل آثاره التي شاهدناها خلال الأزمة المالية، مشيرًا إلى أن الإقراض يصبح أكثر انضباطًا بدرجة كبيرة.

وقال بيرش في المناسبة نفسها إن الإفراط في الإقراض يشكل تهديدًا رئيسيًا للنظام المالي العالمي وهو ما دفعه إلى نشر كتابه «الانهيار النهائي» مطلع عام ٢٠٠٧ الذي ناقش خلاله تداعيات أزمة الائتمان التي كانت وقتها تلوح في الأفق.

وهنا يؤكد«كنت أتساءل كيف يمكن أن نتعلم شيئًا مما كنت أعتقد أنها كارثة مالية وشيكة وتجنب خلق نفس الظروف مرة أخرى..عندما نظرت إلى مبادئ التمويل الإسلامي... وجدت كل الإجابات فيها».

متمسكًا بآرائه السيئة تجاه النظام المالي العالمي القديم يقول بيرش إنه لا تزال هناك فرصة للتغيير الشامل وسط الأزمة الاقتصادية العالمية الحالية، سيكون هناك هيكل جديد أفضل للأسواق المالية العالمية إذا عملنا جميعًا على مكافحة عدو مشترك ألا وهو النظام القديم الذي أصبح غير عملي في وقتنا الحالي.

وأكد أن الاستفادة من التجارب التاريخية سيكون نقطة بداية جيدة إذا أردنا أن يقف النظام المالي مرة أخرى على قدميه، داعيًا إلى الاستفادة من أفضل الممارسات والنماذج المختلفة، فقال إننا بحاجة إلى نموذج اقتصادي يعيد التركيز على العناصر الإيجابية في الرأسمالية وإلى نظام مالي يقوم على التعاون والمصلحة المشتركة بعيدًا عن أية أنانية.

وبالنسبة إلى القطاع المالي الإسلامي إذا كانت تصلح لأن تكون بديلًا، قال بيرش«إن المقترضين من البنوك الإسلامية يدفعون إيجارًا بدلًا من أن يدفعوا فائدة، وتعتبر البنوك هذه القروض إيداعات وتتقاضى رسومًا بدلًا من الفائدة لتسديد تكلفة خدماتها».

وأضاف «قد يبدو الفرق هنا مجرد اختلاف في التسميات، ولكن هناك فرقًا مهمًا للغاية وهو أن هذا النظام يحول دون خلق دين يؤدي إلى تضخم في الاقتصاد وفي النهاية يؤدي إلى انهيار البنك، إن البنوك الإسلامية بحكم تكوينها هي بنوك صغيرة برؤوس أموال جيدة كما أنها بنوك محافظة، وبالنسبة إلى كثيرين فإن البنك الذي لا يدفع فائدة ولكنه أكثر أمانًا أفضل من بنك يقدم لهم فائدة بنسبة ٧ في المئة لكن يمكن أن ينهار في يوم ما».

وتابع رغم أن هناك جوانب معينة في القطاع المالي الإسلامي، مثل صناديق العقارات، تأثرت بالأزمة بشكل طفيف، إلا أن المشاريع المشتركة والأسهم الخاصة تلقى قبولًا بسبب نهجها القائم على المشاركة يتقاسم فيه الناس المخاطر والمكافآت».

لم ينس أن يحث بيرش المؤسسات الإسلامية في المجتمعات الإسلامية على تطوير التمويل الإسلامي من خلال البحوث العلمية والشرعية في هذا الصدد، كما أكد أن العبث الذي قد يحدثه بعض من يدعي تطبيق تعاليم الشريعة الإسلامية على منتجاته قد يضر بالتجربة.

اجتماع القوم

عن أبي هريرة رضي الله عنه قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: (ما اجتمع قوم في بيت من بيوت الله يتلون كتاب الله، ويتدارسونه بينهم، إلا نزلت عليهم السكينة وغشيتهم الرحمة، وحفتهم الملائكة، وذكرهم الله فيمن عنده)..رواه مسلم

دراهمك ومصادرها

درهم اكتسب بطاعة الله وأخرج في حق الله، فذاك خير الدراهم، ودرهم اكتسب بمعصية الله وأخرج في معصية الله، فذاك شر الدراهم، ودرهم اكتسب، بأذى مسلم، وأخرج في أذى مسلم، فهو كذلك، ودرهم اكتسب بمباح وأنفق في شهوة مباحة، فذاك لا له ولا عليه.

الحاسدون

قال عبدالله بن مسعود رضي الله عنه: (لاتعادوا نعم الله، قيل له: ومن يعادي نعم الله؟ قال: الذين يحسدون الناس على ما آتاهم الله من فضله!).

مأثورات

- يقول سفيان الثوري: ليس الزهد بأكل الغليظ ولبس الخشن ولكنه قصر الأمل وارتقاب الموت.
- وقال رحمه الله: حرمت قيام الليل خمسة أشهر بسبب ذنب أذنبته.
- قال يحيى بن معاذ: القلوب كالقدور تغلي بما فيها والسنتها مغارفها فانظر إلى الرجل حين يتكلم فإن لسانه يغترف لك مما في قلبه.

٣ غرف وملايين الكائنات

أمرنا الله سبحانه وتعالى في محكم التنزيل بالتدبر في خلق الإبل، ورفع السماء، ونصب الجبال، وتسطيح الأرض..

وقد بدأ- جل جلاله- بخلق الإبل لعظم شأن خلقها وما فيه من إعجاز وتفرد داخل المملكة الحيوانية..

قال تعالى ﴿أفلا ينظرون إلى الإبل كيف خلقت، وإلى السماء كيف رفعت، وإلى الجبال كيف نصبت،وإلى الأرض كيف سطحت﴾ سورة الغاشية ١٧-٢٠.

وإذا دخلنا إلى معدة الجمل وقمنا بجولة علمية، فسنرى العجب العجاب! حيث تتكون معدة الإبل- خلافًا لباقي الأنعام المجترة- من ثلاث حجرات هي: الكرش والشبكية والانفحة، والكرش هو مخزن للمواد الغذائية حيث يقوم الجمل بتخزين النباتات الصحراوية مغلظة الجدر، والأعشاب والأشواك التي يتغذى عليها فيه، يتغذى تمهيدًا لاجترارها والاستفادة منها فيما بعد ويعمل في هذا المخزن- الذي يبلغ مساحته نحو ٨٠٪ من مساحة المعدة كلها- ملايين الطواحين الحية مثل البكتيريا والفطريات وغيرها من الكائنات الدقيقة، وعندما يشعر الجمل بالجوع يقوم باجترار الطعام من الكرش ليفتته بأسنانه وينزل عليه من لعابه في روية وهدوء لينقله إلى الغرفة الثالثة وهي الانفحة وتعتبر المعدة الحقيقية للجمل حيث يتم فيها إفراز العصير المعدي الذي يساعد عل هضم ما لم يتم هضمه من غذاء في الكرش والشبكة.

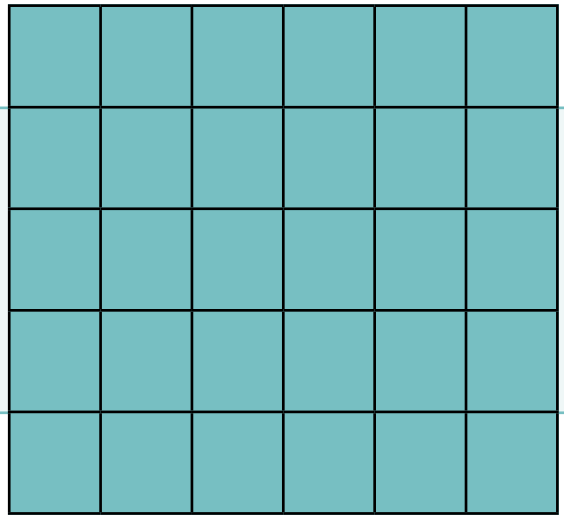

فكر وتدبر

أخي القارئ: يحتوي المربع التالي على ٢٥ مربعًا صغيرًا.. فهل يمكن ملء هذه المربعات من ١ إلى ٢٥ بشرط أن يكون مجموع أي صف يساوي مجموع أي عمود يساوي مجموع أي من القطرين يساوي ٦٥.

تجنب إرادة الفشل

التحرك والسعي جزء لا يتجزأ من الحياة، والموتى وحدهم هم الذين لا يتحركون. فالفاشل يتحرك مثلما يتحرك الناجح، ولكنه يتحرك ضد التحرك، وينجز أعمالاً كثيرة ويمتنع عن إنجاز العمل الذي يقربه إلى هدفه.. فالجهد حينما يحول عن مجراه المطلوب، يكون جهدًا باتجاه الفشل، وثمار النجاح أعظم بكثير من مغانم الإخفاق. فما أجمل أن يشعر الإنسان بأنه يضع قدمه على أرض ثابتة، وأنه لا يتأرجح بين أوهام الأحلام.

من عجائب الاكتشافات

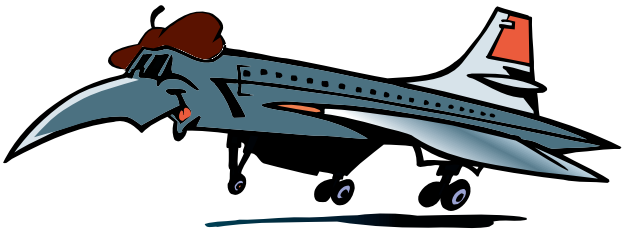

تمكن عدد من العلماء الأمريكيين من تصميم أول طائرة تعمل بأشعة الليزر، وذلك بعد مرور قرابة قرن على تحليق أول طائرة تعمل بالوقود، لكن وزن الطائرة المقدمة كنموذج أولي يبلغ ٣٠٠ غرام، ولا يتجاوز طولها ١,٥ متر، وسيساعد عدم وجود خزان للوقود على الطائرة في إيجاد فراغ يمكن ملؤه بالمعدات التكنولوجية وأجهزة الاتصالات، ويقول مصدر علمي في وكالة الفضاء الأمريكية ناسا إن هذا الطراز من الطائرات يمكن استخدامه في عمليات المراقبة.

الحياة جمع وطرح وقسمة

الحياة جمع وطرح وقسمة: فاجمع أحبابك وأصحابك حولك، واطرح من نفسك الأنانية والبخل نحوهم، وقسم حبك بالتساوي عليهم تصبح عندئذ أسعد إنسان.

ماذا فعلت نصف ساعة من المشي اليومي؟

هل تعلم أن المشي اليومي لمدة نصف ساعة أو ساعة يقلل من إمكانية الإصابة بمرض السرطان بنسبة ١٨٪ ويساعد على التخلص من ٣ كيلو غرامات تقريبًا من الوزن كما يحافظ على قوام الجسم...

المحاسبة في المملكة ورياح التغيير (١ من ٢)*

لا يمكن للفاحص إلا أن يلاحظ أن المنطقة شهدت خلال العقود الثلاثة الماضية تحولات اقتصادية هائلة نتيجة تضاعف أسعار النفط مرات عدة، مما ولد معه تدفقات نقدية هائلة لاقتصادات المنطقة، سواء كانت مباشرة لدول النفط أو غير مباشرة للدول الاخرى، وأدى ذلك إلى ارتفاع الدخل القومي ومتوسط الدخل للأفراد معًا، ولو لم تكن المعادلة عادلة، ولقد أدى ذلك إلى أن جزءًا من هذه التدفقات النقدية توجه بشكل طبيعي إلى الاستثمار، وذلك عن طريقين فقط، هما العقار وسوق المال، مما كان له أثر كبير في زيادة هائلة في أعداد المستثمرين افرادا ومؤسسات مالية، حيث تجاوز عدد المحافظ المسجلة في البنوك السعودية أربعة ملايين محفظة عام ٢٠٠٦، في حين لم يتجاوز ٢٠٠ الف محفظة عام ٢٠٠٣، وتدافع «الناس» وأقصد بهذه الكلمة العامة، على استغلال هذه الفرص، مما أدى إلى تضخم هائل في أسعار أسهم الشركات المساهمة في الأسواق المالية في ظل عدم وجود هيكلية نظامية وقوة لتطبيق الأنظمة، وأضحى السوق المالي الشغل الشاغل للصغير والكبير، حيث تجاوز مؤشر السوق المالي السعودي أكثر من ٢٠ الف نقطة في بداية عام ٢٠٠٦، مقارنة بنحو ثلاثة آلاف نقطة بداية الالفية، واستغل السوق من قبل قلة، سواءً كان من خلال المعلومات الداخلية Inside Information او من خلال التداولات غير المشروعة Inside Trading، واستيقظ «الناس» في منتصف شباط (فبراير) ٢٠٠٦ على الحقيقة، التي تكمن في ان سعر سهم اي شركة لا بد أن يكون عاكسًا لأدائها، وليس فقط لأسعار المضاربة فيها، ومما زاد المشكلة تعقيدًا، الأزمة المالية العالمية الحالية (٢٠٠٨)، التي عادت معها أسعار النفط إلى الانخفاض إلى نحو ٤٠ دولارًا، فانهارت الأسواق، وانهارت معها استثمارات «الناس» وتراجع مؤشر الأسهم المحلية إلى ثلث نقاطه بحلول عام ٢٠٠٧، وهوى بالمؤشر إلى مستوى أربعة آلاف نقطة في نهاية ٢٠٠٨، وتعقدت وتشابكت المصالح، ومما زاد المشكلة تعقيدًا ان الاغلبية تحت مظلة الإغراء المالي، لم يكتفوا باستثمار مدخراتهم فقط، بل تجاوزوها أضعافًا مضاعفة عن طريق الاقتراض المباشر من البنوك؛ وتدخلت الحكومة مرات عدة لمحاولة معالجة الأمر، ولكن مع الأسف بعد فوات الأوان.

لقد لعبت هيئة السوق المالية CMA دورًا بارزًا وتاريخيًا في تطبيق بعض الحلول القاسية ولكنها قد تكون مفيدة على المستويين المتوسط والطويل. إنها قصة تكررت في أسواق المنطقة، وأثرها في المحاسبة واضح وجلي، فلقد ارتفع مستوى الوعي المالي «للناس»، وبدأت المؤسسات المالية بعد الترخيص لها، في العمل على استقرار السوق وتحويلها من سوق «قمار» إلى سوق استثمار. ولعل من أهم التأثيرات المباشرة هو اعتراف الجميع بأهمية التحليل الأساس Fundamental Analysis كمنطلق للاستثمار، وهذا يعني أهمية منتجات المحاسبة المالية «القوائم المالية»، التي لم تكن ضمن اهتمامات أغلبية العامة.

وهنا «مربط الفرس»، فإن تنامي أهمية التحليل الأساسي لفت العامة إلى القوائم المالية، وبالتالي أسلوب إعدادها، وبدأ العامة يعون أهمية السياسات المحاسبية وأثرها المباشر في نتائج الشركات، وبالتالي أسعار أسهمها، وأدى هذا إلى ضغط شعبي على المهنيين ومسؤولي الحكومة والشركات إلى مزيد من الإفصاح وتبسيط العرض، وشاركت الصحافة المحلية سواء العامة أو المتخصصة في نقل الآراء إلى هؤلاء المسؤولين، وبدأ هذا الضغط يؤتي أكله، حيث تم في منتصف عام ٢٠٠٧ شطب شركتين مساهمتين من قائمة الإدراج مؤقتًا وذلك نتيجة لتجاوزات محاسبية، ونتيجة لهذه المفاجأة خسر ملاكها مئات الملايين، والقي اللوم بالدرجة الاولى على مجلسي إدارة الشركتين، وطال المهنة جزء من اللوم؛ كل هذا وذاك أدى إلى حراك شعبي يطالب بأهمية وضرورة الانتباه إلى مهنة المحاسبة والمراجعة لارتباطها باستثمارات العامة والخاصة، ما أدى إلى حراك اكاديمي ومهني لاستقراء مستقبل المهنة.

وكان للمجلس الاعلى للاقتصاد دور مهم في بلورة فكرة الخصخصة في المملكة، بعد إحساس العامة بنجاح تجربة خصخصة الاتصالات السعودية على الخدمة والتكلفة؛ وأعدت برامج طموحة لخصخصة قطاعات متعددة سيكون لها اثر مباشر في سوق المال، وبالتالي تنامي الطلب على منتجات المهنة وزيادة الضغط على تحسين أدائها؛ إضافة إلى أن صدور نظام الاستثمار الاجنبي وتاسيس الهيئة العامة للاستثمار لعب دورًا مهمًا في جلب استثمارات ضخمة للمملكة حتى لو أن ضخامتها من حيث الشكل وليس المضمون، وأدى إلى تنامي فكرة مواءمة معايير المحاسبة السعودية مع المعايير الدولية؛ ولا شك أيضًا ان صدور نظام ضريبة الدخل اوضح بشكل جلي أهمية إعداد القوائم المالية على أساس معايير المحاسبة السعودية كما ان انضمام المملكة إلى منظمة التجارة العالمية أسهم بشكل مباشر في تطوير النظم المالية والقانونية ومن بينها النظم المهنية بما في ذلك هذا المحيط الاقتصادي والمهني والحراك الشعبي فلا بد ان بعضًا من رياح التغيير ستهب على المهنة في المملكة والمنطقة ..والله أعلم. (يتبع في العدد القادم).

* نقلا عن جريدة الاقتصادية العددين ٥٧٨٨ و ٥٧٩٥

د.عبدالرحمن إبراهيم الحميد
أستاذ المحاسبة والمراجعة - جامعة الملك سعود